بعض مشـــكلات العمل والسكان فى البلاد العربية

الدكتور جلال احمد امين

استاذ الاقتصاد المساعد ـــ كلية الحقوق

جامعـــة عين شمس

١ ـ تمهيـــد

يؤثر العمل فى النمو الاقتصادى اما بكميته واما بنوعه [أى مستوى انتاجيته] فمن البديهى أنه اذا تساوت كمية العمل المبذول فكلما زاد متوسط انتاجية العامل زاد الناتج الكلى ، وانه اذا تساوى مجتمعان فى معدل الزيادة فى كمية العمل فكلما زاد معدل النمو فى متوسط الانتاجية زاد معدل نمو الناتج الكلى . كذلك تؤثر كمية العمل فى النمو الاقتصادى ولكن العلاقة هنا ليست بنفس الوضوح . فالغالب أن تؤدى الزيادة فى كمية العمل الى ارتفاع الناتج الكلى ، ولكن هذا لا يصدق دائما ، فقد تزيد كمية العمل المبذول ويظل الناتج الكلى ثابتا بل وقد تنخفض ، وهنا نقول ان الانتاجية الحدية للعمل تساوى الصفر أو سالبة . وهذه هى الحالة التى يشار اليها باصطلاح البطالة المقنعة . كذلك قد تؤدى الزيادة فى كمية العمل الى ارتفاع الناتج المتوسط ولكنها قد تؤدى الى انخفاضه كما قد يظل معها الناتج المتوسط ثابتا . ويطلق اصطلاح الحجم الامثل للسكان عادة على ذلك الحجم من السكان الذى يبلغ عنده متوسط الدخل أو متوسط انتاجية العامل أعلى مستوى له ، واصطلاح الاكتظاظ بالسكان overpopulation على حالة البلد الذى يتجاوز حجم سكانه هذا الحجم الامثل [١] واصطلاح قصور السكان under population على حالة البلد الذى يقل فيه حجم السكان عن الحجم الامثل . والسبب الذى من أجله نقول بأنه بعد أن يتجاوز سكان بلد ما حدا معينا يصبح مكتظا بالسكان بهذا المعنى [أى يأخذ متوسط الدخل أو متوسط الناتج فى الانخفاض] هو التفسير المألوف لقانون تناقص الغلة ، وهو انه ، اذا افترضنا بقاء عوامل الانتاج الاخرى ، أو بعضهـــا ، على حالهـــا ، وافترضنا ثبات الفن الانتاجى ، لابد مع تزايد السكان أن يصبح نصيب العمال الواحد من عناصر الانتاج الثابتة من الضآلة بحيث تأخذ قدرة العمل

---

(١) ليس هذا المعنى للاكتظاظ بالسكان الا معنى واحدا من عدة معانى يستخدم بهـــا هذا الاصطلاح ، انظر معـــانى اخرى فى :

Lewis, A., Theory of Economic Growth, London, Allen & Unwin, 1960, p. 320.

على الاضافة للانتاج فى التناقص . وبهذا المعنى من معانى الاكتظاظ بالسكان تصبح حالة البطالة المقنعة مجرد حالة من حالاته ، فالاكتظاظ بالسكان بهذا المعنى يشمل كل حالة يزيد فيها عدد السكان عن الحجم الامثل ، والبطالة المقنعة هى أحدى هذه الحالات ولكنها تتميز ، فضلا عن ذلك بأن الناتج الحدى يكون منخفضا للغاية بحيث يقترب من الصفر أو يكون سالبا . مع ملاحظة أن البطالة المقنعة قد توجد فى بعض قطاعات الاقتصاد القومى دون غيرها ، وذلك اذا كان بعض القطاعات كالزراعة مثلا ، مكتظا بالسكان الى درجة أن تنخفض الانتاجية الحدية الى مايقرب من الصفر ، ولكن لا تكون الانتاجية الحدية فى القطاعات الاخرى بهذا الانخفاض .

والسبب الذى من أجله نقول أن بلد ما اذا قل سكانه عن حجم معين يكون قاصر السكان [أى تؤدى زيادة السكان فيه الى ارتفاع متوسط الناتج حتى مع بقاء عناصر الانتاج الاخرى والفن الانتاجى على ما هى عليه] هو أنه قد يكون عدد السكان من الضآلة بالنسبة لعناصر الانتاج الاخرى بحيث يمنع من الافادة من مزايا تقسيم العمل .

على أن بلدا ما قد يعتبر قاصر السكان بمعنى آخر ، وهو أن يكون حجم السكان ، ومن ثم حجم السوق ، من الضآلة بحيث يمنع الصناعات من الوصول الى حجمها الامثل [حيث يبلغ متوسط النفقة أدنى مستوى لها] ويمنع من التوسع فى اقامة مشروعات المنفعة العامة Public Utilities وما يسمى بأسس البنيان الاقتصادى Infrastructure كوسائل المواصلات والطرق ومشروعات الرى والصرف والطاقة اذ أن هذه المشروعات تتميز بعدم قابليتها للتجزئة indivisibility أى أنها لكى تقام على الاطلاق تتطلب مستوى أدنى من الانفاق هو مستوى مرتفع نسبيا ، ومن ثم قد تحول ضآلة السكان دون اقامتها [أو التوسع فيها] لما تعنيه هذه الضآلة من ارتفاع نفقة انشائها بالنسبة للفرد الواحد ، واحتمال تشغيلها دون طاقتها لضيق نطاق السوق .

وقد يكون بلد ماقاصر السكان بالمعنى الثانى دون الاول ، حيث يكون حجم السكان من الصغر بحيث يمنع الصناعة من الافادة من مزايا الحجم الكبير ومن التوسع فى اقامة أسس البنيان الاقتصادى ولكن تكون موارده الزراعية محدودة بحيث تؤدى زيادة السكان الى انخفاض متوسط الناتج الزراعى . ومن هذه البلاد مثلا جامايكا وموريتانيا وليبيا ولبنان .

ومن ناحية أخرى قد يكون البلد قاصر السكان بالمعنى الاول دون الثانى، كبعض بلاد أمريكا اللاتينية ، حيث يكون حجم السكان من الكبر بحيث يسمح لكثير من الصناعات تحقيق مزايا الانتاج الكبير ، ولا يحول دون التوسع فى اقامة أسس البنيان الاقتصادى ويكون للبلد من الموارد الزراعية ما يسمح بزيادة السكان دون أن ينخفض متوسط الناتج .

وقد يكون البلد قاصر السكان بكلا المعنيين ، كمعظم البلاد الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء (١) .

العمل اذن قد يكون سببا من أسباب التخلف الاقتصادى [أو عائقا من عوائق النمو] اما بندرته ، أو بوفرته [وان كانت الوفرة هنا تشير الى السكان أكثر مما تشير الى قوة العمل] أو بانخفاض انتاجيته . وفى هذا البحث نتناول هذه الجوانب لبيان مدى انطباقها على تسعة بلاد عربية ، هى مصر وليبيا والسودان فى افريقيا ، وسوريا ولبنان والاردن والعراق والكويت والسعودية فى آسيا (٢) .

٢ ــ ندرة العمل كعائق من عوائق النمو الاقتصادى

من الصعب أن نجد من بين البلاد العربية بلدا يمكن أن نقطع بأنه قاصر السكان بذلك المعنى الصارم الذى تعنيه النظرية الاقتصادية والذى سبقت الاشارة اليه ، أى بمعنى ان أية زيادة فى السكان ، دون ان يصحب ذلك اية زيادة فى عناصر الانتاج الاخرى أو أى تقدم فى الفن الانتاجى ، من شأنها ان تؤدى الى زيادة متوسط انتاجية العمل أو حتى عدم انخفاضه (٣) اذ أنه حتى فى تلك البلاد العربية الثلاثة التى كثيرا ما يطلق عليها هذا الوصف ، وهى السودان والعراق وسوريا من الصعب أن تؤدى زيادة قوة العمل الى زيادة متوسط الناتج اذا لم يصحب ذلك زيادة الاستثمار فى مشروعات الرى أو الصرف فضلا عن اعادة تنظيم العمل . ومع هذا فلا شك فى أن هذه البلاد الثلاثة ، أكثر من أى بلد عربى آخر ، كان يمكن أن تزيد من معدل نمو انتاجها الزراعى باستثمارات صغيرة نسبيا فى مشروعات الرى والصرف .

ان السودان هى أقل البلاد العربية كثافة فى السكان ، باستثناء ليبيا ، وحتى اذا أخذنا فى الاعتبار اختلاف الكثافة من منطقة لاخرى داخل السودان ، وأن جزءا كبيرا منه ، خاصة فى الشمال ، غير مسكون وغير قابل للاسكان ، فاننا نجد كثافة السكان ضئيلة للغاية حتى فى أكثر المناطق ازدحاما ، وهى مديرية الخرطوم وأرض الجزيرة (٤) ومن احصاءات منظمة الاغذية والزراعة FAO نتبين أن السودان تملك من الاراضى القابلة للزراعة

---

(١) أنظر فى قصور السكان كعامل معوق للنمو الاقتصادى .
Lewis, op. cit., pp. 323 — 30, Coale & Hoover : Population Growth and Economic Development in Low - Income Countries, Princeton, 1958, pp. 240 — 1; Marshall, A., Principles of Economics, MacMillan, London, 1956, pp. 267 — 8; Myint, H., Economics of Developing Countries, Hutchinson, 1967, p. 356.

(٢) سوف نستخدم اذن عبارة (البلاد العربية) للاشارة الى هذه البلاد التسعة فقط ، على سبيل الاختصار .

(٣) سوف نقتصر هنا على المعنى الاول لقصور السكان .

(٤) د. سعد الدين فوزى : جوانب من الاقتصاد السودانى ، معهد الدراسات العربية ١٩٥٨ ، ص ١٨ .

وغير المزروعة أكثر من خمسة امثال الاراضى المزروعة بالفعل (١) ويذكر آخرون أن فى السودان ما لا يقل عن ١٢٠ مليون فدان صالح للزراعة وثمانين مليون أخرى صالحة للرعى (٢) بينما كان يزرع بالفعل فى ١٩٦٨ أقل من ١٨ مليونا من الافدنة (٣) ومن الادلة على وفرة الارض بالنسبة لعنصر العمل فى السودان انتشار اسلوبين من الزراعة يتميز كلاهما بالتبذير فى استخدام الارض ، وهما اسلوبا الزراعة المتنقلة وزراعة الحريق . ففى الزراعة المتنقلة التى تنتشر فى الاراضى المعتمدة على المطر [وهى لا تزال تشكل الجزء الاكبر من الاراضى المزروعة] لا تحرث الارض ولا تسمد ولا تراعى فيها دورة زراعية خاصة ، وتستمر زراعتها حتى تستنفد خصوبتها ، فاذا بدت عليها مظاهر الضعف هجرت الى بقعة أخرى (٤) وفى زراعة الحريق بعد أن تزرع الارض بالحبوب لمدة سنة أو سنتين تترك بورا لمدة أخرى مماثلة فتنمو فيها الحشائش الكثيفة ، ثم ينتهز المزارع أية فرصة لامتناع المطر فيشعل النار فى الاعشاب فتقضى عليها وتميت الحرارة فى نفس الوقت ما نما من أعشاب جديدة . ويقال ان هذه الطريقة تفيد الارض خصوبة جديدة بمخلفات الحريق ، كما تعفى المزارع من عناء تنظيف الارض (٥)

ولا يخفى ما تشير اليه كلا الطريقتين من قلة الحاجة الى الاستخدام الكثيف للارض، والناتجة عن وفرة الارض بالنسبة للعمل ، حتى انه يمكن القول أن الانتاجية الحدية للارض فى مناطق كثيرة فى السودان هى من الضالة بحيث تكاد تكون صفرا (٦) وذلك بعكس الحال تماما فى مصر وكثير من بلاد آسيا حيث يؤدى الضغط السكانى على الارض الى استخدام الارض بدرجة عالية من الكثافة .

وتختلف التقديرات عن المساحة الصالحة للزراعة فى العراق ، باختلاف الفروض التى تبنى عليها وعلى الاخص فيما يتعلق بمشروعات الرى والصرف التى تفرض اقامتها ، فيقدر البعض المساحة الصالحة للزراعة بخمسة امثال الارض المزروعة فعلا ، والبعض الاخر بثلاثة امثالها (٧) ويذهب البعض الى أن بالامكان أن يعيش فى العراق ، من موارده الزراعية الحالية،نحو ٢٥ مليونا بالمقارنة بتسعة ملايين ونصف هم سكان العراق فى ١٩٧٠ (٨) ويقدر

---

(١) أنظر الجدول (١) .

(٢) سعد الدين فوزى ، المرجع السابق ، ص ٢١ وكذلك د. محمد محمود الصياد ، اقتصاديات السودان ، ١٩٥٧ ، ص ٣٩ .

(٣) أنظر الجـــدول (١) .

(٤) الصـــياد ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٥) المرجع السابق ص ١٠٥ — ٦ وكذلك سعد الدين فوزى ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٦) U.N., Structure and Growth of Selected African Countries, N.Y., 1958, (Memeo.), p. 173.

(٧) د. عبد الرحمن الجليلى : اقتصاديات العراق ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ ، ص ١٠ .

(٨) المرجع الســـابق .

آخرون انه لو ارتفعت كثافة السكان فى السهل الرسوبى(١) فى العراق الى نفس درجة الكثافة فى المناطق الزراعية فى مصر لأصبح سكان هذا السهل ٤٠ مليون نسمة فى مقابل نحو سبعة ملايين هم سكانه الحاليون .

وعلينا أن نحذر من المبالغة فى هذه التقديرات المتفائلة اذ أن هذه القدرة على استيعاب عدد كبير من الايدى العاملة تفترض تغيير طرق الزراعة السائدة والقيام بمشروعات للتقليل من نسبة الملوحة فى التربة ، وارتفاع درجة استخدام الاسمدة . فبغير هذه المشروعات لا يمكن أن تعول الزراعة العراقية درجة من كثافة السكان تقرب من كثافتهم فى الزراعة المصرية دون أن ينخفض مستوى المعيشة للزراع انخفاضا كبيرا . ومع هذا فلا شك أن وفرة الارض الزراعية فى العراق بالنسبة للسكان تؤدى كما هى الحال فى السودان الى تبذير كبير فى استخدامها ، اذ تترك أكثر من نصف الارض الزراعية كل عام دون زراعة رغم كثرة المياه ، ولا يهتم على الاطلاق بالمحافظة على خصوبتها اثناء الاستغلال كما لا يعنى باستخدام الاسمدة أو بتصريف المياه حتى تصبح الارض غير صالحة للزراعة بسبب تزايد الملوحة ، وهنا يهجر المزارع أرضه وينتقل الى زراعة غيرها(٢) .

وفى سوريا تقدر منظمة الاغذية والزراعة الارض القابلة للزراعة وغير المزروعة بنحو نصف الأرض المزروعة بالفعل(٣) ويقدر أن مشروع سد الفرات وحده يمكن أن يزيد المساحة المروية بنحو الضعف (٤) بينما يبلغ نصيب الفرد من الارض المزروعة أكثر من ١١ مرة قدر نصيبه منها فى مصر(٥) .

على أنه فضلا عما تواجهه بعض البلاد العربية من ندرة العمل بصفة عامة تعانى بعضها من ندرة العمل فى بعض القطاعات . من ذلك تدهور حرفة الصيد واستخراج اللؤلؤ فى الكويت نتيجة لمنافسة قطاع البترول لها فى اجتذاب العمال ، وتدهور الثروة الحيوانية فى كل من السعودية وليبيا مع ازدياد تحضر البدو وهجرة اعداد كبيرة منهم الى المدن ، حتى انقلبت كل منهما من بلدين مصدرين للحيوانات الحية الى مستوردين لها(٦) .

---

(١) يتكون السهل الرسوبى فى العراق من جنوبى ووسط المنطقة الواقعة بين دجله والفرات ويشمل نحو خمس مساحة العراق ويتجمع فيه نحو ثلاثة أرباع السكان ، انظر : د. احمد نجم الدين : أحوال السكان فى العراق ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٧٠ ، ص ١٨ .

(٢) د. برهان الدجانى : تحليل بعض أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ ص ١٩ وانظر كذلك :
D. Warriner, Land Reform and Economic Development in the Middle East, O.U.P., 1962, p. 114.

(٣) أنظر الجدول (١) .

(٤) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية : التطور الاقتصادى فى البلاد العربية ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥ ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢٢٨ و ٢٣٢ .

(٥) أنظر الجدول (١) .

(٦) المرجع السابق ، ص ٨٦ وتدل الاحصاءات الرسمية الليبية على أن أعداد الماشية فى ليبيا فى انخفاض مستمر منذ ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٧ على الاقل (أنظر : الاتحاد العام لغرف التجارة .. الخ) : التقرير الاقتصادى العربى ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٨) .

جـــدول (١)

مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى البلاد العربية

البلد	السنة	(١) الأراضى المزروعة (١٠٠٠ هكتار)	(٢) نصيب الفرد من الأراضى المزروعة (هكتار)	(٣) أراضى غير مزروعة ولكن قابلة للزراعة (١٠٠٠ هكتار)	(٤) مجموع (١) (٣)	(٥) (١) : (٤)
العراق	١٩٦٤	٧٤٩٦	٠,٩٤	—	—	—
السودان	٦٨	٧١٠٠	٠,٤٩	٣٨٠١٦	٤٥١١٦	١٥,٧
سوريا	٦٨	٥٨٦١	١,٠٢	٢٨٠٤	٨٦٦٥	٦٧,٦
ج.ع.م	٦٨	٢٨٠١	٠,٠٩	—	—	—
ليبيـــا	٦٨	٢٥١١	١,٣٨	—	—	—
الأردن	٦٥	١١٤٠	٠,٦٠	٣٠٢	١٤٤٢	٧٩
السعودية	٦٦	٤٦٢	٠,١٠	٢٨٨٠ (أ)	٣٣٤٢	١٣,٨
لبنـــان	٦٨	٣١٦	٠,١٣	٣٥٠	٦٦٦	٤٧,٤
الكويت	٦٧	٠,٣	٠,٠٠٠٦	—	—	—

(—) البيان غير متوفر . (أ) تشمل ٢٧٨٠ ألف هكتار للغابات .

المصـــدر : أخذت أو حسبت من : FAO, Production Yearbook, 1969.

٣ ـ الاكتظاظ بالسكان كعائق من عوائق النمو

على أن المشكلة التى حظيت بأكبر اهتمام من جانب اقتصاديى التنمية والتخلف هى المشكلة العكسية ، وهى الاكتظاظ بالسكان ، ليس فقط لان الجزء الاكبر من سكان البلاد المتخلفة ينتمون الى بلاد مكتظة بالسكان ، ولكن أيضا لانه حتى فى البلاد التى يقل فيها حجم السكان عن الحجم الامثل تخلق الزيادة السريعة فى السكان من المشكلات ما من شأنه ان يقلل النفع الصافى المتولد من هذه الزيادة وقد يجعله سالبا ٠

ومن المعروف أن الانفجار السكانى فى العالم اليوم يرجع أساسا الى العالم المتخلف ، وأن المعدل الذى ينمو به سكان البلاد المتخلفة لم تعرفه أى بلد فى العالم فى خلال القرن التاسع عشر ، وأنه لا يرجع الى ارتفاع مستوى المعيشة والتغذية ، كما كان يفترض مالتس ، بقدر مايرجع الى تطبيق المعرفة الطبية الحديثة فى مكافحة الاوبئة ٠ وهكذا نجد أنه بينما استغرقت اوربا نحو قرن كامل لكى تخفض معدل الوفيات من ٤٠ الى نحو ٢٠ فى الالف حققت كثير من البلاد المتخلفة هذا التخفيض فى أقل من ٤٠ عاما(١) ويقسم آرثر لويس المراحل التى يمر بها انخفاض معدل الوفيات الى ثلاث مراحل :

فى الاولى ، ينخفض معدل الوفيات بسبب ما يحققه البلد من تقدم فى انتاجه الغذائى ووسائل نقله من مكان لاخر ، فينخفض معدل الوفيات من نحو ٤٠ الى نحو ٣٠ فى الالف ٠ فاذا بقى معدل المواليد ثابتا عند نحو ٤٠ فى الالف زاد السكان بمعدل ١ فى المائة ٠

وقد كان معظم البلاد العربية ينتمى الى هذه المرحلة حتى الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يتجاوز معدل نمو السكان حتى هذه الحرب نحو ١ فى المائة(٢) .

وفى المرحلة الثانية : ينخفض معدل الوفيات بسبب تطبيق التسهيلات الطبية الحديثة فى مكافحة الاوبئة ولكن يظل استخدام هذه التسهيلات مقصورا على المكافحة الجماعية للاوبئة دون أن تمتد الى المعالجة أو الوقاية الفردية . فى هذه المرحلة ينخفض معدل الوفيات من نحو ٣٠ الى نحو ٢٠ فى الالف ، فاذا بقى معدل المواليد ثابتا أيضا عند ٤٠ فى الالف يرتفع معدل النمو الى نحو ٢ فى المائة فى السنة ٠

هذه المرحلة دخلتها البلاد العربية ابان الحرب العالمية والسنوات التالية لها

(1) Lewis, op. cit., p. 315.

(2) Remba, O., Basic Conflicts of Economic Development in the Middle East, in J.H. Thompson & R.D. Reischauer: Modernization of the Arab World, Nostrand Co., 1966 p. 62.

مباشرة اذ ارتفع معدل نمو السكان الى ٢ فى المائة(١) ومن دواعى السخرية أن هذا الارتفاع المفاجىء خلال سنوات الحرب ، كان من دوافعه الأساسية حرص بريطانيا وحلفائها على حماية جنودها المرابطين فى الشرق الأوسط(٢) ومن الصعب حماية هؤلاء من الاوبئة دون أن يصيب بعض النفع أهالى البلاد الاصليين !

أما **المرحلة الثالثة** : فتبدأ حينما تمتد التسهيلات الطبية لتشمل العلاج الفردى فى سائر انحاء الدولة ، ويمكن لمعظم السكان أن يجدوا مكانا فى المستشفيات أو ما شابهها من أماكن العلاج . ومن الواضح أن دخول هذه المرحلة يتطلب انفاقا أكبر وعددا أكبر من الاطباء بالنسبة للسكان ، بالمقارنة بالمرحلة السابقة . فى هذه المرحلة ينخفض معدل الوفيات الى نحو ١٠ فى الالف ، فاذا بقى معدل المواليد ثابتا مع ذلك حول ٤٠ فى الالف ارتفع معدل نمو السكان الى نحو ٣ فى المائة .

وقد قطعت بعض البلاد العربية شوطا بعيدا فى هذه المرحلة ، وعلى الاخص لبنان والكويت ، ولكن ما زال معظمها على أبوابها ، اذ لا زال معدل الوفيات فى معظمها قريبا من ٢٠ فى الالف(٣) وهو فى المتوسط (١٧ فى الألف) ما زال أكبر من ضعف الحد الادنى (نحو ٨ فى الالف) . فاذا كان معدل النمو فى السكان فى البلاد العربية قد أشرف الان بالفعل على ٣فى المائة وهو ما يفترضه لويس للمرحلة الثالثة ، فاننا نجد من ناحية اخرى أن معدل المواليد أكبر بشكل ملموس من المعدل الذى يفترضه هذا الكاتب(٤) .

ان معدلا لتزايد السكان كالذى يسود البلاد العربية اليوم يؤدى الى تضاعف السكان فى مدة لا تزيد على ٢٥ عاما ، بينما أن هذا التضاعف فى بلد كالسويد يزيد سكانه بمعدل ٥ر. فى المائة سنويا،يحتاج الى قرن كامل(٥) ومع هذا فمن الواضح مما سبق انه مازال هناك مجال لارتفاع معدل النمو السكانى فى البلاد العربية ، فيتوقع أن يستمر هذا المعدل فى الارتفاع الى أن يبلغ ما بين ٣ فى المائة و ٥ر٣ فى المائة خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٩٠ قبل أن يأخذ فى الانخفاض(٦) .

---

(١) المرجع الســـابق .

(2) Hurewitz, .C., The Politics of Rapid Population Growth, in Thompson & Reischauer op. cit., p. 88.

(٣) أنظر الجـــدول (٢) .

(٤) أنظر الجدول (٢) حيث نتبين أن معدل المواليد فى معظم البلاد العربية يتجاوز ٤٥ فى الالف .

(5) UNESOB, Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East, 1970, p. 83.

(٦) ويفترض هانسن فى دراسة حديثة عن مستقبل الاقتصاد المصرى فى ١٩٨٠ ، أن معدل النمو فى مصر (وهو يذكر ٥ر٢٪) سوف يستمر على الاقل حتى ١٩٨٠ قبل أن يبدأ فى الانخفاض انظـــر :

Hansen, B., Economic Development in Egypt, Rand Corporation, 1969.

ويلاحظ من الجدول (٢) أن أعلى مستوى لمعـــدل المواليد فى البلاد العربية هو فى الكويت=

جدول (٢)

معدل المواليد والوفيات ومعدل نمو السكان (٦٠ ــ ١٩٦٥)

البلد	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل النمو الطبيعى (٪ من السكان)
	للألف من السكان		
العراق	٤٨,٠	٢٠,٠	٢,٨
الأردن	٤٧,٠	١٦,٠	٣,١
الكويت	٥٢,٠	١٤,٠	٣,٨
لبنان	٤٠,٠	١١,٠	٢,٩
سوريا	٤٨,٠	١٨,٠	٣,٠
ليبيا	٤٦,٤	١٨,١	٢,٨
السودان	٤٩,٠	٢١,٠	٢,٨
ج.ع.م	٤٢,٠	١٦,٠	٢,٦
السعودية	—	—	٢,٨
السويد	١٥,٠	١٠,٠	٠,٥

(*) يشمل الهجرة من السعودية أو اليها .

المصدر : UNESOB, op. cit, 1970, pp. 73 & 85.

وإذا كانت ظاهرة الانفجار السكانى فى العالم ظاهرة حديثة نسبيا فان الوعى بأبعادها هو أكبر حداثة ، اذ لم يبدأ القلق الجدى بسببها الا بعد أن نشرت احصاءات السكان فى ٦٠ و ١٩٦١ وتبين منها أن معدلات النمو فى البلاد المتخلفة هو أعلى بكثير مما كان يتوقع . وفيما يلى نتناول بعض دواعى القلق من الانفجار السكانى مع الاشارة بصفة خاصة الى البلاد العربية .

=(٥٢ فى الالف) حيث يكاد يبلغ الحد الاقصى بيولوجيا . وأن هذا المعدل ، حتى عند أقل مستوى له فى البلاد العربية (لبنان ، ٤٠ فى الالف) لا زال أكثر من مرتين ونصف مرة قدره فى السويد (١٥ فى الالف) . لاحظ أيضا فيما يتعلق بمعدل الوفيات تفوق لبنان الواضح ، بسبب ارتفاع مستوى الخدمات الصحية فيها ، وتخلف السودان ، الواضح أيضا ، للسبب العكسى . والرقم الخاص بمعدل النمو الطبيعى فى السعودية (٢,٨٪) هو تقدير حديث نسبيا ، ويذكر مرجع أقل حداثة تقديرا آخر هو ١,٧٪ للفترة ٦٣ ــ ١٩٦٧ (U.N. Demographic Yearbook, 1967)

وهذه الارقام كلها يجب أن تؤخذ بحذر ، وخاصة فى البلاد التى يشكل فيها البدو نسبة كبيرة من السكان ، بسبب كثرة تنقلهم أو لعدم خضوعهم لسلطان الحكومة المركزية ومن ثم جهلهم التام بحدود الدول أو أى اجراء آخر تفرضه الدولة الحديثة . وعلى كل حال فالارجح أن تكون هذه الارقام تقديرا أقل من الحقيقة .

أولا : الضغط على الموارد الزراعية :

من أهم آثار الانفجار السكانى ما يؤدى اليه من ميل متوسط الدخل الزراعى الى الانخفاض فى البلاد التى تملك موارد زراعية محدودة بالنسبة للحجم الاصلى لسكانها ، ومن ثم ما يتعرض له القطاع الزراعى من تزايد نسبة البطالة المكشوفة او المقنعة ٠

ومن بين البلاد العربية تظهر هذه المشكلة فى أحد صورها فى مصر ،فهى لا تملك امكانيات التوسع الزراعى التى تملكها السودان والعراق وسوريا ، ولا تملك ما تملكه ليبيا والسعودية والكويت من مصدر لدخل متزايد بسرعة ، وهو البترول ، يستوعب مباشرة جزءا من الايدى العاملة الجديدة ويجلب من رأس المال ما يسمح بتوظيف الجزء الآخر فى قطاعات أخرى . واذا كانت البلدان الأخريان ، الأردن ولبنان ،تعانيان أيضا من ضغط السكان على مواردهما الزراعية فان المشكلة لا تظهر بنفس الحدة التى تظهر بها فى مصر بسبب ضخامة الحجم المطلق للسكان فى مصر ٠ ففى ١٩٧٠ كان سكان مصر اكثر من ١٢ مرة قدر سكان لبنان أو الاردن ، ومن ثم فانه على الرغم من أن معدل نمو السكان فى مصر أقل منه فى البلدين الاخريين نجد أنه بينما يزيد سكان لبنان مثلا بنحو ٧٣ ألف شخص فى السنة يزيد سكان مصر بأكثر من ٨٠٠ الف ٠

ويمكن القول أن وضع مصر من هذه المشكلة هو نفس وضع مجموعة أخرى من البلاد ، كالهند والصين ، ترجع مشكلة اكتظاظ السكان فيها الى ماحققته من نجاح فى الماضى فى تنمية مواردها الزراعية ، حيث استطاعت كل منها أن تعول حجما كبيرا من السكان قبل أن يبدأ معدل نمو السكان فى الارتفاع بهذا المعدل الكبير نتيجة ادخال الاساليب الحديثة فى مكافحة الامراض والاوبئة ، اما البلاد التى تأخرت فى تنمية مواردها الزراعية الى العقود الاخيرة ، فقد كانت « سعيدة الحظ » بمعنى أنها دخلت مرحلة نمو السكان المرتفع فى وقت كان مازالت أمامها فيه فرص كبيرة للتوسع الزراعى ٠

لقد كانت مصر فى مطلع القرن التاسع عشر تعانى من ندرة العمل الزراعى كما تعانى منها الان مثلا السودان او العراق او سوريا ، ولم يشهد سكان مصر فى العشرين سنة الاولى من ذلك القرن زيادة ملموسة ٠ وانما بدأت الزيادة السريعة فى السكان مع الزيادة السريعة فى مساحة الارض الزراعية واقامة مشروعات الرى الكبرى وادخال الرى الصيفى بعد ١٨٢٠ فاذا بالسكان يزيدون الى نحو الضعف فى الثلاثين سنة التالية ، ثم يتضاعفون مرة أخرى بين منتصف القرن ونهايته(١) على أن هذه الزيادة السريعة فى الانتـــاج الزراعى وفى مساحة الاراضى الزراعية والتى استمرت طوال القرن التاسع عشر ، أخذت فى التراخى منذ الحرب العالمية الاولى ، حين أصبحت زيادة

(١) يقدر سكان مصر فى ١٨٢١ بنحو ٢ر٥ مليونا ، فأصبحوا نحو ٤ر٥ فى ١٨٤٨ ، ٩ر٧ مليونا فى ١٨٩٧ ، انظـــر :
Crouchley, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, pp. 50 — 1 & 256.

مساحة الاراضى المزروعة ورفع انتاجيتها تتطلب مشروعات للرى والصرف باهظة التكاليف نسبيا وهكذا أصبح معدل الزيادة فى مساحة الارض الزراعية والمساحة المحصولية على السواء أقل بكثير من معدل الزيادة فى السكان . فبينما تضاعف عدد السكان بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ (من نحو ١٠ الى نحو ٢٠ مليونا) زادت المساحة المزروعة بأقل من ١٠ فى المائة والمساحة المحصولية بنحو الثلث . وقد أخذت هذه الظاهرة تزداد حدة مع الاستنفاد التدريجى لمشروعات الرى الاكثر عائدا وأقل كلفة ، حتى انه فى السنوات السبع السابقة مباشرة على ١٩٥٢ لم تزد المساحة المزروعة على الاطلاق وزادت المساحة المحصولية بأقل من ١ فى المائة بينما زاد السكان بنحو ١٢ فى المائة .

ومن الشيق أن نلاحظ أن ماحدث فى هذه الفترة فيما يتعلق باتجاه دخول عناصر الانتاج يمكن أن يتخذ مثالا ممتازا لنموذج « ريكاردو » القائم على افتراض ثبات عنصر الأرض والزيادة المستمرة فى السكان وفى عرض العمل. فريكاردو يقول انه فى ظل هذا الافتراض يميل الريع (أى دخل ملاك الأراضى) الى الارتفاع ويميل الأجر الحقيقى الى أن يظل ثابتا(١) وهذا هو ما يبدو أنه حدث فى مصر فى الفترة الممتدة من الحرب الاولى الى منتصف القرن على الأقل،فبينما لم يحقق العمال الزراعيون زيادة تذكر فى أجرهم الحقيقى(٢) مالت دخول ملاك الاراضى الى الارتفاع بشدة . وبالنظر الى ما تميزت به ضريبة الاطيان فى مصر من جمود ، اذ لم يكن يعاد تقدير وعاؤها الا كل عشر سنوات فضلا عن عدم تصاعديتها ، مال عبء الضريبة على ملاك الارض الى الانخفاض مع مرور الوقت .

---

(١) قال ريكاردو (١٨١٧) ان الاراضى الزراعية تتفاوت فى خصوبتها ، والناس يبدأون بزراعة الارض الاكثر خصوبة ، ولكن مع تزايد السكان يلجأون الى زراعة الاراضى الاقل خصوبة أو يزرعون نفس الارض بدرجة أكثر كثافة . ومن حيث أن نفقة انتاج من الارض الاقل خصوبة (أو فى الزراعة الاكثر كثافة) هى بالضرورة أعلى فان أسعار المنتجات الزراعية لابد ان ترتفع مع تزايد السكان ، حتى يسمح مستوى الاسعار لتغطية نفقات الانتاج . ولكن من حيث أن مالك الارض الاكثر خصوبة يتمكن من الانتاج بنفقة أقل فانه يحقق ريعا هو الفرق بين نفقة انتاجه ونفقة الانتاج من الارض الاقل جودة . وهكذا يميل الريع الى الارتفاع طالما استمرتنفقةالانتاج للزراعة الحدية فى الارتفاع وهذه بدورها تستمر فى الارتفاع طالما استمر ضغط السكان على الارض المحدودة . أما الاجر الحقيقى فيميل الى الثبات فى المدة الطويلة . صحيح أن الطلب على العمال يزيد مع تراكم رأس المال ، مما يرفع أجورهم ولكن سرعان ما يستجيب السكان بالزيادة ، أى يزيد عرض العمال ، فتعود الاجور الى مستواها الاصلى وهو مستوى الكفاف .
(D. Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation, Ch., II).

(٢) يقول هانسن ومرزوق انه فيما بين ١٩٣٧ و ١٩٥١ ارتفع الاجر النقدى للعامل الزراعى فى مصر بمعدل لا يزيد الا زيادة طفيفة عن معدل الارتفاع فى نفقات المعيشة ، وكان فى ١٩٥١ نحو ١٢ قرشا فى اليوم ، فاذا افترضنا عاملا يشتغل طول العام (أى ٣٠٠ يوم فى السنة) فان دخله السنوى لم يكن يزيد على نحو ٣٥ جنيها فى العام .
Hansen B. & Marzouk G. Development & Economic Policy in the U.A.R., North Holland, Amsterdam, 1965, pp. 78 — 9.

هل هناك بطالة مقنعة فى الريف المصرى ؟

ترتب على الزيادة السريعة فى السكان بالنسبة للارض أن جرى الكتاب مدة طويلة على اعتبار مصر مثالا كلاسيكيا للبطالة المقنعة فى القطاع الزراعى . ففى منتصف الثلاثينات من هذا القرن قدر كليلاند Cleland البطالة المقنعة فى مصر بنحو ٤٠ فى المائة من قوة العمل فى الزراعة(١)وفى دراسات لاحقة قدر نفس الكاتب وغيره فائض السكان فى الزراعة بنحو ٥٠ فى المائة بمعنى أن « نفس الانتاج الزراعى يمكن انتاجه بنحو نصف السكان الزراعيين الحاليين »(٢)وكتب نيركسه Nurkse بناء على هذه التقديرات فى كتابه الشهير عن « مشكلات تكوين رأس المال فى البلاد المتخلفة » فى اوائل الخمسينات « ان أعلى تقدير للبطالة المقنعة وصل الى علمى ويتراوح بين ٤٠ فى المائة و ٥٠ فى المائة ، هو ذلك الخاص بمصر » (٣) .

وظل الكتاب عن الاقتصاد المصرى يرددون نفس الفكرة(٤) حتى جاء هانس ومرزوق(٥) فرفضا الاعتراف بوجود الظاهرة فى مصر أصلا .

وقد ميز هذان الكاتبان بين ثلاث طوائف من العمل الزراعى : الرجال والنساء والاطفال ، على أساس ان ظاهرة البطالة قد توجد بالنسبة لبعضها دون البعض الاخر ، ووصلا الى أنه حتى اذا تجاهلنا العمل المبذول فى العناية بالحيوانات ، وفى تطهير قنوات الرى والصرف ، والاعمال المنزلية ، نجد أن كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث تكون فى حالة عمالة كاملة فى بعض شهور السنة ، فالرجال فى حالة عمالة كاملة فى موسم حصاد القمح (مايو) والنساء

(1) Cleland, W.W., The Population Problem in Egypt (1936).

(2) Warriner, D., Land & Poverty in the Middle East (London, 1948) and Issawi Charles, Egypt, An Econ. and Social Analysis (London, 1947).

(3) Nurkse, R., Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, (1953), Oxford, 1960, p. 35.

(٤) انظـر مثهـلا :

Sheffer, E., Econ. Development & Population Growth in Egypt, unpublished Ph. D. thesis, London University, 1959, p. 66.

حيث يقدم نفس التقدير (٥٠ ٪) مستخدما احصاء ١٩٤٧ . وكذلك : وزارة التخطيط : الاطار العام للخطة الخمسية (١٩٦٠) حيث قدرتها بنحو ٢٥٪ من اجمالى قوة العمل ، انظـر : Hansen & Marzouk, op. cit., 61

ويقدر د. عبد الحميد الغزالى فى :

Dr. A. El-Ghazali,

Planning for Econ. Development, Unpublished Ph.D., Thesis, Glasgow University, 1968 (Meméo), pp. 107 — 8 & 398.

فائض السكان فى الزراعة المصرية بـ ٤٣ر١٪ من اجمالى السكان الزراعيين ، وذلك كمتوسط للفترة ٤٦ — ١٩٥٠ و ٥٩ر٥٪ من اجمالى السكان الزراعيين فى ١٩٦٥/٦٤ كما يذهب D. Mead فى :

Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Illinois, 1968, pp. 80 — 95.

الى أن تقدير فائض العمل الزراعى فى مصر بـ ٣٠٪ هو « تقدير أقل من الحقيقـة بكثير » (اقتطفه الغزالى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩) .

(٥) اعتمد هانسن ومرزوق أساسا فى الوصول الى هذه النتيجة على دراسة سابقة هى :

Hansen, B. & El-Tomy, M., «The Seasonal Employment Profile in Egyptian Agriculture,» Memo., No. 501, INP, Cairo, 1964.

والاطفال فى حالة عمالة كاملة فى موسم الارز والقطن (من يونيه الى سبتمبر) ومن ثم يقول الكاتبان :

« اذا كنا نعنى بالبطالة المقنعة أن الانتاجية الحدية للعمل قريبة من الصفر ، ومن ثم يمكن سحب جزء من العمل ، بصورة دائمة ، دون أن يضر ذلك بالانتاج الزراعى ، فان هناك ادلة كافية ضد القول بوجود هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية . ان الظاهرة الموجودة فعلا هى بعض البطالة المكشوفة وبطالة موسمية كبيرة .. أو بعبارة اخرى ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، لا نستطيع أن نسحب عاملا واحدا ، **بصورة دائمة** ، دون أن ينخفض الناتج الكلى(١) .

هذه التقديرات بما فى ذلك تقدير هانسن ومرزوق المشار اليه حالا ، بنيت كلها على المقارنة بين تقدير لعدد الافراد (او عدد ساعات العمل) اللازم للزراعة وبين عدد الافراد المشتغلين فى الزراعة بالفعل أو عدد المعتمدين على الزراعة . ففى تقدير الدكتور الغزالى المشار اليه ، مثلا ، افترض أن زراعة خمسة أفدنة تحتاج الى عمل عائلة ريفية واحدة ، على أساس أن العائلة الريفية تتكون فى المتوسط من ستة أفراد(٢) وبمعرفة اجمالى المساحة المزروعة يمكن تقدير مجموع عدد الافراد اللازمين لزراعتها ، وبمقارنة الرقم الاخير بعدد سكان الريف حدد حجم الفائض .

قد يبدو اذن من الغريب لاول وهلة ان تتفاوت ما تصل اليه التقديرات من نتائج من القول بفائض يصل الى ١ر٤٣ فى المائة من سكان الريف (الغزالى) الى انكار لوجود هذا الفائض أصلا (هانسن ومرزوق) على أن هذا الاختلاف من السهل تفسيره اذا اخذنا فى اعتبارنا أولا اختلاف هؤلاء الكتاب فى تقديرهم للعمل اللازم للزراعة ، وفى تقديرهم لعدد المشتغلين بالفعل ، بل وأهم من ذلك اختلافا لفظيا بحتا يتعلق بطريقة عرض ما يصل اليه الكاتب من نتائج . فبينما نجد هانسن ومرزوق يقرران أن القول بوجود بطالة مقنعة فى الريف المصرى يفترض « **بقاء الاشياء الاخرى على حالها** » وينكرون امكانية سحب عامل واحد من الزراعة « **بصورة دائمة** »(٣) (أى طوال العام وليس فقط فى المواسم قليلة العمل) يقرر الغزالى أنه حين يقول بوجود ظاهرة البطالة المقنعة فانه لا يعنى أن هذا الفائض من العمل يمكن وصفه بأنه من الممكن « سحبه » الى قطاعات أخرى اذ أن هذا يتطلب « اعادة تنظيم الانتاج الزراعى » فضلا عن ان « موسمية الانتاج الزراعى هى عقبة قائمة دائما »(٤) .

---

(1) Hansen & Marzouk, op. cit. pp. 61 — 4.

(٢) الغزالى ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ ــ ٨ .
ولا يذكر الدكتور الغزالى أساس تقديره لاحتياج خمسة أفدنة لستة أفراد ، أما هانسن ومرزوق فيعتمدان على تقدير لوزارة الزراعة لكمية العمل اللازم لكل محصول (من بذور وري وحصاد ... الخ) انظر الغزالى (ص ١٠٧) وهانس ومرزوق (ص ٦٢) .

(٣) هانسن ومرزوق ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٤) الغزالى ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ــ ٩ .

على أنه يبقى أن ما نشر فيما بعد من بيانات لم تكن متوفرة لاى من الكتاب المشار اليهم فيما سبق يميل الى اعطاء مزيد من القوة لرأى هانسن فى نفى وجود ظاهرة البطالة المقنعة فى الريف المصرى . فطبقا لبحث قام به معهد التخطيط القومى ومنظمة العمل الدولية فى ٦٤ ــ ١٩٦٥ عن العمالة فى الريف المصرى(١) ظهر أن الرجال البالغين يكونون بصفة عامة ، فى حالة عمالة كاملة ، وساعات طويلة كل يوم خلال الربيع والصيف وأن النساء وكذلك الاطفال فيما بين السادسة والخامسة عشرة هم فى حالة عمالة لفترة تتراوح بين ثلث ونصف الوقت ، وهى نتيجة تؤيد القول بعدم امكان « سحب » أى عدد من الرجال البالغين بصورة دائمة ، كما أن من الصعب على حد تعبير هانسن اعتبار النساء والاطفال « احتياطيا من العمل يمكن استخدامه فى الصناعة » بل أن أطفالا يعملون لمدة تتراوح بين ثلث ونصف ساعات العمل المعتادة يجب اعتبارهم « مرهقين بالعمل اذا طبقنا أى معيار اجتماعى معقول فى العصر الذى نعيش فيـــه »(٢) .

والدراسة الأخيرة كشفت عن خطأ معين فى كل التقديرات السابقةللعمالة فى الريف المصرى ، وهو تقدير النسبة التى تشغلها أعمال الحقل من اجمالى العمل المبذول فى الزراعة بأكبر من حقيقتها ، أى بعبارة أخرى مالت هذه التقديرات الى التقليل من أهمية الاعمال المبذولة خارج الحقل ، الامر الذى أدى بها بالتالى الى تقدير كمية العمل المبذول بالفعل بأقل من حقيقته(٣) .

كذلك مما يؤيد القول بعدم وجود البطالة المقنعة فى الريف المصرى أن عدد السكان المشتغلين بالزراعة فى مصر لم يزد زيادة ملموسة فيما بين ١٩٣٧ و ١٩٦٠ فطوال الثلاثة وعشرين عاما هذه لم يزد عدد السكان المشتغلين بالزراعة بأكثر من ٣ فى المائة (من ٤ر٢٨ مليون فى ١٩٣٧ الى ٤ر٤٠ مليون فى ١٩٦٠)(٤) بينما زادت المساحة المزروعة والمحصولية وزادت الـــكميات المستخدمة من الأسمدة والمياه والحيوانات والآلات.وادى ذلك بالضرورة الى ارتفاع فى انتاجية العامل الزراعى يقدره البعض بنحو ٣٩ فى المائة فى هذه الفترة(٥) وهذا من شأنه أن يدعم القول بأنه حتى بفرض ان انتاجية العمل الزراعى كانت قريبة من الصفر فى ١٩٣٧ فمن المستبعد أن تكون كذلك فى ١٩٦٠ .

على انه اذا سلمنا بالقول بأنه لاتوجد بطالة مقنعة فى الريف المصرى فليس معنى هذا على الاطلاق أنه ليس هناك ضغط سكانى على الموارد الزراعية فى

(1) INP. Employment Problems in Rural Areas, U.A.R., Cairo, 1965.
(2) Hansen, B., Employment & Wages in Rural Egypt, American Economic Review, June, 1969, p. 300 & 312.
(3) Ibid, p. 301.
(4) Hansen & Marzouk, op. cit. p. 61.

(٥) يقدر المرجع السابق أن ٢٤٪ من نسبة الـــ ٣٩٪ التى تمثل الزيادة فى انتاجية العامل الزراعى ترجع الى زيادة الارض المزروعة والمحصولية ، والـــ ١٥ ٪ الباقية ترجع الى ازدياد استخدام السماد والالات الزراعية والحيوانات والمياه (المرجع السابق ، ص ٧٧) .

مصر ، اذ أن ارتفاع انتاجية المشتغلين بالفعل لا يتعارض مع زيادة عدد المتعطلين بطالة مكشوفة سواء بين الباقين فى الريف أو بين الراحلين منهم الى المدن ، والناتجة أساسا عن زيادة عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى الارض الزراعية والمحصولية • ففيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ مثلا ، بينما زاد عدد سكان الريف بنحو ٢٣ فى المائة لم يزد عدد المشتغلين بالزراعة الا بنسبة ٤ر٧ فى المائة • كذلك فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بينما زاد عدد سكان الريف بنحو ١١ فى المائة لم يزد عدد المشتغلين بالزراعة الا بنحو ٧ فى المائة(١) .

ثانيا : تضخم سكان المدن :

على ان مشكلة الانفجار السكانى لايقتصر اثرها بالطبع على انخفاض متوسط الدخل الزراعى وزيادة البطالة فى الريف ، اذ أن جزءا من سكان الريف يهجره الى المدينة ، أما لقلة فرص العمل فى الريف او طمعا فى أجر أعلى أو لجاذبية حياة المدن • وينضم هؤلاء الزاحفون من الزراعة الى الزيادة الطبيعية فى سكان المدن نفسها • بل ان معدل النمو الطبيعى فى سكان المدن قد يكون أعلى من المعدل المتوسط فى الدولة ككل نظرا لان مستوى الخدمات الصحية يكون عادة أعلى فى المدن منه فى القرى •

وقد أدى تضافر هذين العاملين : الزيادة الطبيعية السريعة فى سكان المدن ، والمعدل الكبير للهجرة من الريف الى المدن (فضلا عن الهجرة من الخارج فى حالة الكويت والاردن) الى زيادة سكان المدن العربية بمعدل أكبر بكثير من معدل نمو السكان فى الدولة ككل • فنتبين من الجدول (٣) مثلا أن سكان

---

(١) زاد عدد سكان الريف بين ٤٧ و ١٩٦٥ على النحو التالى (بالمليون) :

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٥
١٢ر١	١٦ر١	١٧ر٦

(المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، ٥٢ ــ ١٩٦٧ ، يونية ١٩٦٨ ، ص ٧ ، ٩) .

وزاد عدد المشتغلين بالزراعة بين ١٩٣٧ و ١٩٦٠ على النحو التالى (بالمليون) :

١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
٤ر٢٨	٤ر٢٢	٤ر٤٠

(المصدر : (Hansen & Marzouk, op. cit., p. 61.

أما فيما يتعلق بعدد المشتغلين بالزراعة فى الفترة ٦٠ ــ ١٩٦٥ ، فيرفض هانسن الارقام الرسمية ويقدر نسبة الزيادة فى عددهم فى الخمس سنوات بنحو ٧ ٪ على النحو المذكور فى المتن ، ومن ثم يكون معدل الزيادة السنوى أكثر قليلا من ١ ٪ ، انظر :

Hansen, B., Planning and Economic Growth in the UAR, 1960 — 65, published in Vatikiotis, Egypt Since the Revolution, Allen & Unwin, London, 1968, p. 22 & 33.

مدينة الكويت يزيدون بمعدل ١٨ فى المائة والرياض بمعدل ١٠ فى المائة سـنويا(١) .

ولا يقتصر ارتفاع معدل الهجرة من الريف الى المدينة على تلك البـلاد العربية التى تعانى من ندرة مواردها الزراعية بل يمتد ليشمل حتى بلادا كالعـراق والسودان (حيث يبلغ معـدل نمو سكان العاصمة ٣ر٨٪ و ٨ر١٠٪ على التوالى) ، نظـرا لقلة التوسع فى الاستثمار الزراعى ولمـا يحمله المهاجرون من أمل فى تحسين مستوى معيشتهم فى المدينة .

وهكذا نجدان سكان المدن فى الدول العربية أصبحوا الآن يشكلون نسبة يعتد بها من مجموع السكان ، فلا تقل نسبتهم عن الخمس فى أى بلد عربى تصل الى ٨٠ فى المائة فى حالة الكويت ، وتتراوح فى معظمها بين الربع والنصف (انظر الجدول ٣) ويتوقع ان تقفز هذه النسبة الى مابين ٦٠ ـ ٧٠ فى المائة فى ١٩٩٠ حيث يصبح عدد سكان المدن العـربية فى ذلك التاريخ مسـاويا لاجمالى سكان البلاد العربية فى ١٩٧٠(٢) .

---

(١) كذلك زاد سكان **القـاهرة** من ٢ر٧ مليون فى ١٩٤٧ الى ٤ر٥ فى ١٩٦٦ وزاد سـكان **عمان** الى تسعة أمثالهم فيمـا بين ٤٨ و ١٩٦١ ، وتضاعف سكان **بيروت** فى عشرة سـنوات (٥٤ ـ ١٩٦٤) ، انظـر :

Modernization of the Arab World, op. cit., p. 64 & 93

(2) U.N., Studies... 1970, op. cit., p. 75.

الدولة والعاصمة	عدد سكان العاصمة	تاريخ آخر تعداد أو تقدير	معدل النمو السنوى لسكان العاصمة	إجمالى سكان الدولة	نسبة سكان العاصمة إلى مجموع السكان	إجمالى سكان الحضر	نسبة سكان العاصمة إلى سكان الحضر	نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان
العراق (بغداد)	١,٦٢٦,٥٠٣	١٩٦٥	٨,٣ (١٩٦٥-٥٧)	٨,٠٤٧,٤١٥	٢٠,٢	٣,٥٤٨,٩١٠	٤٥,٨	٤٤,١
الأردن (عمان)	٣٢٣,٠٠٠	٦٦	٦,١ (١٩٦٦-٦١)	٢,١٠٠,٨٠١	١٥,٤	٩٠٧,٢٨٠	٣٥,٦	٤٣,٢
الكويت (الكويت)	٢٩٥,٢٧٣	٦٥	١٨,٠ (١٩٦٥-٦١)	٤٦٧,٣٣٩	٦٣,٢	٣٧٣,٨٧١	٨٠,٠	٨٠,١
لبنان (بيروت)	٨٩٣,٠٠٠	٦٤	—	٢,٢٤٦,٠٠٠	٣٩,٨	١,٠٢٠,٦١١ (أ)	—	٤٥,٤ (أ)
سوريا (دمشق)	٦١٨,٤٥٧	٦٦	٣,٩ (١٩٦٦-٦٠)	٥,٤٥٠,٩٩٤	١١,٣	٢,٠٣٨,٦٧٢	٣٠,٣	٣٧,٦
السعودية (الرياض)	٣٠٠,٠٠٠	٦٨	١٠,٠ (١٩٦٨-٦٢)	٤,٨٦١,٢٠٦	٦,٢	٩٩٩,٤٦٤	٣٠,٠	٢٠,٥
ليبيا (طرابلس)	٢١٣,٥٠٦	٦٤	٤,٧ (١٩٦٤-٦٢)	١,٥٦٤,٠٠٠	١٣,٧	٣٨٥,٠٠٠	٥٥,٥	٢٤,٦
السودان (الخرطوم)	١٨٥,٠٠٠	٦٦	١٠,٨ (١٩٦٦-٦٣)	١٣,٧٠٠,٠٠٠	١,٣	—	—	—
مصر (القاهرة) •	٤,٢١٩,٨٥٣	٦٦	٤,٥ (١٩٦٦-٦٠)	٣٠,٠٧٦,٠٠٠	١٤,٠	١١,٩٧٠,٠٠٠	٣٥,٣	٣٩,٨

(أ) سكان بيروت وطرابلس وحدهما .

المصـدر :

(١) مكتب هيئة الامم ببيروت ، المرجع السابق ، ١٩٦٦ ، ص ١١٥ .

(٤) جهاز التعبئة والاحصاء لـ ج.ع.م. ٥٢ — ٦٧ ، ٧ .

(1) UNESOB, op. cit., 1970, p. 76 & 73.

(2) U.N. Demographic Yearbook, 1967.

هذه الزيادة السريعة فى سكان المدن العربية ما كانت لتكون مشكلة جسيمة لو كان الطلب على العمال فى الصناعة يزيد بنفس السرعة ، ولكن العكس هو الصحيح · فبعكس الحال فى البلاد المتقدمة يزيد سكان المدن العربية بمعدل أكبر من قدرة الصناعة على استيعابهم ، وأكبر من معدل نمو المساكن والخدمات الصحية والاجتماعية المختلفة(١) فجاذبية حياة المدن لسكان الريف هى اذن فى معظم الأحوال جاذبية خادعة، اذ يكون البديل عن انخفاض متوسط الدخل فى الريف هو مجرد البطالة ، المكشوفة والمقنعة ، فى المدينة ·

ففى مصر مثلا لم يسمح نمو قطاع الصناعة فى احدى عشر عاما (٥٢ ـ ١٩٦٣) بخلق فرص جديدة للعمل لاكثر من ٣٥٠٫٠٠٠ شخص(٢) بينما كان سكان القاهرة وحدها قد زادوا بهذا القدر فى أقل من ثلاث سنوات ، وكان مجموع السكان يزيدون بما يقرب من ضعف هذا القدر فى سنة واحدة (٣) .

وتأخذ البطالة المقنعة فى المدن صورا متعددة ولكن العنصر المشترك فيها جميعا ان عدد القائمين بعمل مايكون أكبر من العدد الذى يتطلبه هذا العمل ، ومن ثم يمكن الاستغناء عن عدد منهم دون أن ينخفض الانتاج · ومن أمثلتهم المتكررة فى البلاد العربية تضخم عدد السعاة والفراشين فى مختلف المشروعات والمصالح الحكومية ، وكثرة عدد المشتغلين بالخدمة المنزلية ، والمشتغلين بتجارة التجزئة الصغيرة ، حيث يقوم كل منهم ببيع كمية ضئيلة للغاية من سلع كثيرا ما تكون تافهة القيمة ، وتضخم عدد الموظفين الحكوميين الذين لا يقومون بأى عمل منتج بل وقد تكون انتاجيتهم الحدية سالبة بما يستدعونه من كثرة الامضاءات وخلق أعمال موهومة ·

وكثيرا ما نجد فى البلاد المتخلفة المكتظة بالسكان وحيث تنخفض الفرص المتاحة للقادرين على العمل ، أن الوضع الاقتصادى يولد عرفا اجتماعيا معينا مؤداه أن هناك واجبا اخلاقيا على كل شخص قادر أن يقدم فرصة للعمل لاكبر عدد ممكن من المحتاجين اليه بصرف النظر عن انتاجيتهم ، حتى انه لا يكون من

---

(1) Unesob, op. cit., 1970, p. 111.

(2) Remba, op. cit., p. 68.

(٣) وقد تحسن هذا الوضع كثيرا فى سنوات الخطة (٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤) حيث تجاوزت نسبة الزيادة فى العمالة (٢٢٫١ ٪) النسبة المخططة (١٧ ٪) وكذلك تجاوزت نسبة الزيادة فى السكان (١٥٪) · وذلك بالمقارنة بزيادة فى العمالة لا تتجاوز ٨٪ طوال العشر سنوات (٤٧ ـ ١٩٥٧) ، انظـر :

Hansen, Planning and Econ. Growth in the UAR, 1960 — 65, in Vatikiotis, op. cit., pp. 22 & 31.

وكانت نسبة البطالة فى مصر عند بداية الخطة الاولى تتراوح بين ٤٫٧٪ من القوة العاملة فى المدن ، ولكنها مالت الى الانخفاض فى سنوات الخطة . انظـر :

Hansen, Econ. Dev. in Egypt, Rand Corporation, 1969, pp. 10 — 11.

السهل ، على حد تعبير آرثر لويس « التمييز تمييزاً واضحا بين من يشغلهم رب العمل وبين من يعولهم »(١) ويمكن أن ننظر الى سياسة بعض الحكومات كما هى الحال فى مصر ، بالالتزام بتشغيل خريجى الجامعات فى المصالح والمشروعات الحكومية ، بصرف النظر عن حاجة العمل الحقيقية اليهم ، على أنها مجرد مظهر عصرى لهذا العرف ٠

والهجرة من الريف الى المدن بمعدل يفوق قدرة المدن الحقيقية على الاستيعاب لاتقتصر خطورتها على زيادة البطالة المكشوفة والمقنعة فى المجتمع ككل ، فاذا لم يصاحب نمو المدينة نمو مماثل فى مستوى التعليم ومستوى المعيشة والتصنيع فقد يؤدى ذلك كله الى انحطاط المستوى الثقافى للمدينة ومن ثم الدولة بأسرها(٢) .

ثالثا : ارتفاع نسبة المعالين :

سبق أن رأينا أن هناك من البلاد ، وهى التى نصفها بأنها قاصرة السكان ، ما يستفيد من ارتفاع معدل النمو فى السكان ، لما يسمح به ذلك من استغلال أكبر للموارد الزراعية غير المستغلة ٠ ولكن حتى هذه البلاد يصيبها من ناحية اخرى ، ضرر من ارتفاع معدل النمو فى السكان ، هذا الضرر تشترك فيه كل البلاد التى تتميز بارتفاع معدل المواليد ، بصرف النظر عن العلاقة بين حجم السكان وموارده ، أى بصرف النظر عما اذا كانت بلادا مكتظة بالسكان أو قاصرة السكان ٠ ونعنى بهذا الضرر ما يعنيه ارتفاع معدل المواليد من انخفاض نسبة الواقعين فى سن العمل الى مجموع السكان . أومايعبر عنه أحيانا بارتفاع نسبة المعالين Dependency Rate الى مجموع السكان ٠

وتقاس نسبة المعالين بالنسبة الاتية :

$$\text{نم} = \frac{\text{سك}_{\text{صفر}-١٤} + \text{سك}_{٦٥\ \text{فما فوقها}}}{\text{سك}_{١٥-٦٤}} \times ١٠٠$$

حيث نم = نسبة المعالين ، سك = سكان

---

(١) انظر مقال الاستاذ آرثر لويس :
Economic Development with Unlimited Supply of Labour.

وقد ترجمناه الى العربية فى : « مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٣ .

(٢) هل يمكننا أن نفسر بذلك ، ولو جزئيا ، ميل مستوى بعض مظاهر حياتنا الثقافية الى التدهور ؟ هل يعود مثلا انخفاض مستوى الجرائد اليومية واهمال قواعد اللغة فى الكتابة وانتشار الافلام والمسرحيات الهزيلة ووسائل الترفيه التى تتطلب مستوى منخفضا من التعليم (ككرة القدم) ، الى تغير طابع المدينة ، وعلى الاخص العاصمة والى تدنى مستوى التعليم لغالبية مرتادى المسرح والسينما وقارئى الصحف ؟ واذا كان يوجد فى كل زمن ، طبقة أو قطاع من السكان يطبع ثقافة البلد بطابعه ، ويحدد ذوقه سمات الثقافة السائدة ، فانه يبدو أن قطاعا جديدا من سكان المدن هو الذى يحدد طابع الثقافة المصرية اليوم .

او بعبارة اوضح تشير نسبة المعالين الى عدد السكان الذين تتراوح اعمارهم بين صفر وأقل من١٥ زائداعدد السكان الذين يبلغعمرهم٦٥فأكثر، منسوبا الى عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ وأقل من ٦٥ فالمقام فى هذه النسبة يتضمن الواقعين فى سن العمل ، أما البسط فيشير الى « المعالين » اى الذين لم يبلغوا بعد سن العمل أو تجاوزوها ٠

ومن البديهى ان النمو الاقتصادى فى اى بلد يضار من ارتفاع هذه النسبة اذ انه يعنى ارتفاع تلك النسبة من السكانالتى تستهلك دون أن تساهم فى الانتاج ٠ والبلاد المتخلفة تتميز بوجه عام ، بارتفاع هذه النسبة ، لما يؤدى اليه ارتفاع معدل المواليد من ارتفاع نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ، ولا يكفى لتعويض ذلك انخفاض نسبة من تبلغ أعمارهم ٦٥ أو أكثر فى البلاد المتخلفة عنها فى البلاد المتقدمة(١) .

كذلك فانه اذا أخذنا فى الاعتبار أن نسبة المشتغلين بالفعل ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة هى أكبر فى البلاد المتخلفة منها فى البلاد المتقدمة ، فان هذا لا يكفى لتعويض الضرر المتقدم بالنظر الى انخفاض انتاجية صغار السن والى حرمانهم من فرصة التعليم ، الامر الذى يساهم فى تخفيض انتاجيتهم عند بلوغ سن العمل ٠

والجدول (٤) يبين الى أى مدى ترتفع هذه النسبة فى البلاد العربية الى ما يقرب من ضعف مثيلتها فى البلاد المتقدمة أو يتجاوزه(٢) .

---

(١) فى مصر مثلا بلغت نسبة من تبلغ أعمارهم ٦٥ فأكثر ٣ر٤٨ ٪ من مجمـــوع السكان فى ١٩٦٠ بالمقارنة بـــ ١٨ر٨٪ فى الولايات المتحدة ١٠ر٨٣٪ فى المملكة المتحدة . (انظر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، زيادة السكان فى ج٠ ع٠ م٠ وتحدياتها للتنمية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢) .

(٢) يلاحظ فى حالة الكويت الفرق الواضح بين نسبة المعالين لمجموع سكان الكويت ، ونسبتهم لمواليد الكويت وحدهم ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الواقعين فى سن العمل بين الاجانب الوافـــدين الى الكويت .

جـــدول (٤)

نسبة المعالين فى بعض البلاد العربية مقارنة بهـــا فى بعض البـــلاد المتقـــدمة

البلد	السنة	النسبة	البلد	السنة	النسبة
الأردن	١٩٦١	٪٩٩	سوريا	١٩٦٠	٪١٠٤
العراق	١٩٥٧	٪١٠٠	لبنان	١٩٦٤	٪ ٩٩
الكويت (المجموع)	١٩٦٥	٪ ٦٦	الكويت (مواليد الكويت فقط)	١٩٦٥	٪١٠٨
مصر	١٩٦٠	٪ ٨٦	السويد	١٩٦٠	٪ ٥١
الولايات المتحدة	١٩٦٠	٪ ٥٠			

المصـــادر : مكتب هيئة الامم ببيروت ، دراسات عن بعض المشاكل الانمائية ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٠ فيما عدا مصر والولايات المتحدة فمن : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى ج.ع.م. ، زيادة السكان فى ج.ع.م. وتحدياتها للتنمية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢ .

وتتميز البلاد العربية بظاهرة أخرى تساهم فى مزيد من تخفيض نسبة المشتغلين بأعمال اقتصادية الى مجموع السكان ، وهى احجام نسبة كبيرة من النساء من الاشتغال بأعمال اقتصادية خارج المنزل(١) الأمر الذى من شأنه أن يزيد من عبء الاعالة اذا افترضنا ان مساهمة النساء فى الاعمال المنزلية أقل انتاجية مما كان يمكن أن يساهمن به من أعمال خارج المنزل(٢) ويرجـــع انخفاض نسبة النساء المشتغلات الى العرف السائد فى البلاد الاسلامية من

(١) فى العراق مثلا لا تتجاوز نسبة الاناث المشتغلات بأعمال اقتصادية ٣ر٢ ٪ من مجموع الســكان الاناث .
(Amira Guindi, Econ. Development of Iraq, Unpublished paper, 1970).

وفى مصر بلغت نسبة قوة العمل من الاناث الى مجموع السكان الاناث فى ١٩٦٠ ، ٩ر٥٪ بينما بلغت فى حالة الذكور ٢ر٦٨٪ (الجهاز المركزى للتعبئة ، زيادة السكان فى ج.ع.م. .. الخ . المرجـــع الســـابق ، ص ١٦٧)

(٢) ويشير آرثر لويس الى ما يؤيد هذا الافتراض على أساس أن ما تؤديه النساء خارج المنزل من أعمال تقابل ما يقمن به من أعمال داخله يتميز بارتفـــاع درجة الميكنة والتخصص واستخدام رأس المـــال ، نسبيا .
(Lewis, Theory of Econ. Growth, op. cit., p. 332).

وهذا الاعتبار ان كانت له أهميته فى البلاد المتقدمة فهو أقل أهمية بكثير فى البلاد العربية حيث لم تصل الميكنة فى الاعمال التى تقابل أعمال النساء داخل المنزل ، الى نفس درجتها فى البلاد المتقدمة ، وحيث نجد أن كثيرا مما تشتغل به النساء العاملات خارج المنزل ، خاصة فى المصالح الحكومية ، من المشكوك كثيرا ان انتاجيته أعلى من انتاجية الاعمال المنزلية .

تفضيل الزواج المبكر للاناث مع الندور من اشتغال المرأة المتزوجة · ويفسر هذا لماذا كانت نسبة النساء المشتغلات فى أعمال خارج المنزل فى لبنان أعلى منها فى البلاد العربية الاخرى ، اذ يخفف من اثر هذا العرف فى لبنان ارتفاع نسبة المسيحيين من ناحية ، والاحتكاك الأكبر بأوروبا من ناحية أخرى(١) .

على أن من الخطأ أن نتصور أن انخفاض نسبة النساء المشتغلات فى البلاد العربية يعود فقط الى عوامل تتعلق بالعرض (أى انخفاض عدد النساء **الراغبات** فى العمل خارج المنزل) فهناك عامل آخر يضاف الى ما تقدم ويؤثر فى عرض وطلب النساء العاملات فى نفس الوقت ، وهو أن الاهتمام بتعليم الاناث فى البلاد العربية هو أضعف بكثير من الاهتمام بتعليم الذكور الامر الذى ينعكس فى انخفاض عرض وطلب العاملات من النساء · ففى كل من الاردن والكويت ولبنان وسوريا نجد عدد الاناث الاميات اللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة هو ضعف عدد الذكور الاميين المنتمين الى نفس العمر · وتدل البيانات المتوفرة عن البلاد العربية الاخرى أن نفس الظاهرة قائمة بدرجات متفاوتة ، فى بقية البلاد العربية ، اضف الى ذلك أنه فى بلد تقل فيه فرص العمل (أى ينخفض فيه الطلب على العمال) الى حد شيوع البطالة بين الرجال ، لابد أن تكون نسبة البطالة بين النساء أكبر · وهذا القول يصدق على البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء ، اذ لازالت نظرة المجتمع الى الرجل باعتباره العائل الاساسى سائدة حتى فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا · بل قد تكون قلة الفرص المتاحة للعمل أمام الرجال والنساء على السواء ، عاملا من عوامل استمرار التقاليد المنفرة من اشتغال المرأة ، أى يؤدى استمرار نقص الطلب الى استمرار نقص العرض · ولن تضعف هذه التقاليد ألا بازدياد الطلب على النساء العاملات وازدياد العاملات منهن بالفعل ·

٤ ــ الهجرة كحل لمشكلة ندرة العمل والاكتظاظ بالسكان

يمكن أن تساهم فى حل مشكلة ندرة العمل من ناحية ، واكتظاظ السكان من ناحية اخرى ، هجرة كميات كافية من العمال الى البلد الذى يحتاج اليه immigration ومن البلد المكتظ بالسكان emigration على أن هناك كثيرا من العوامل التى عاقت هجرة العمل غير الماهر على نطاق واسع وعلى الاخص فى القرن الحالى سواء فى البلاد العربية أو فى العالم ككل ، وسواء من جانب البلاد المهاجر منها أو المهاجر اليها ·

فمن العوائق التى تعود الى البلاد المهاجر منها الارتباط العاطفى بالوطن على الرغم مما قد يكون للهجرة من مزايا اقتصادية ، وما قد تفرضه الدولة من قيود على الهجرة منها لاسباب تتعلق بالخدمة العسكرية او الامن أو لسوء

(1) Muhyl, L., Women in the Arab Middle East, in Nolte, R., The Modern Middle East, Prentice-Hall, London, 1963, pp. 126 - 7.

علاقاتها السياسية بالدول المهاجر اليها • ومن هذه العوائق أيضا الفقر نفسه حيث يجعل من الصعب تكوين قدر كاف من المدخرات اللازمة للهجرة ، أو الجهل بأحوال البلاد المهاجر اليها • ومن العوائق التى تعود الى البلاد المهاجر اليها خشية هذه البلاد مما قد تؤدى اليه الهجرة من تكوين اقليات قوية تتجه بولائها الى بلادها الاصلية ، وخشية العمال من منافسة المهاجرين لهم فى مصدر عيشهم وما تؤدى اليه من تخفيض اجورهم ومن ثم ما تمارسه نقاباتهم من ضغط على حكوماتها لمنع الهجرة أو تقييدها •

لهذه الاسباب نجد أن الهجرة لم تلعب دورا هاما فى حل مشكلة ضغط أو قلة السكان فى البلاد العربية منذ الحرب العالمية الثانية ، ولا يستثنى من ذلك الا الهجرة الى بلاد البترول وعلى الأخص الكويت(١) أما الهجرة من سوريا ولبنان فهى وان كانت هامة فى الماضى لم تعد كذلك منذ ثلاثينات هذا القرن لما فرضته معظم بلاد المهجر من قيود(٢) أما مصر وهى أكثر البلاد العربيةحاجة الىهجرة العمل غير الماهر فلم تلعبهذه الهجرةدورا يذكر ، وجرى الكتاب على تبرير ذلك بشدة تعلق المصرى ببلده ونفوره من تغيير موطنه(٣) .

وللهجرة أضرارها حتى بالنسبة للبلاد التى تحتاج اليها • فكثيرا ما يخلق العامل الأجنبى مشكلات اجتماعية للبلاد المهاجر اليها وأن أفادها من الناحية الاقتصادية ، لما يؤدى اليه من اضعاف درجة التجانس فى شعوب هذه البلاد ، أو من منازعات ناتجة عن التمييز فى الاجور أو المعاملة • بل انه حتى من الناحية الاقتصاديةقد يحمل العامل الأجنبىميزان المدفوعاتعبئالمايحوله الى بلده الاصلى من مدخرات ، وقد تكون درجة مساهمته فى رفع مستوى الخبرة

---

(١) يشكل الاجانب أكثر من نصف سكان الكويت وأكثر من ثلاثة أرباع قوة العمل . فطبقا لاحصاء ١٩٦٥ كان الكويتيون يشكلون ٤٧ر١٪ من السكان والاجانب ٥٢ر٩٪ ، وفى ١٩٦٨/٦٧ كانت نسبة الكويتيين فى قوة العمل ٢٢ر٦٪ فقط . انظر .

El-Mallakh, R., Econ. Development & Regional Cooperation in Kuwait, University of Chicago, 1968, pp. 15 & 125.

ومعظم الاجانب فى الكويت ينتمون الى البلاد العربية الاخرى وخاصة الاردن ، والىايران،

(٢) قدر عدد المهاجرين من سوريا ولبنان فيما بين ١٨٦٠ و ١٩٠٠ بنحو ١٢٠ر٠٠٠ شخص أى بمعدل سنوى قدره ٣٠٠٠ مهاجر كان اللبنانيون يكونون أكثر من نصفهم . وكانت مصر هى أولى البلاد التى آوت المهاجرين السوريين واللبنانيين فى القرن الماضى . ثم اتجهت الهجرة بعد ذلك الى الولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل والارجنتين ، ثم الى غرب افريقيا . ثم ارتفع المعدل السنوى بين بداية القرن ونشوب الحرب الاولى الى ١٥ر٠٠٠ مهاجر ! وبلغت الهجرة ذروتها فى ١٩٢٣ (١٦ر٠٠٠ مهاجر) ثم أخذت تنخفض بسرعة بعد هذا ، حتى ان المعدل السنوى فى الثلاثينات انخفض الى ٢٠٠٠ مهاجر يزيد اللبنانيون على نصفهم بقليل (أنظر : الامم المتحدة : التطورات الاقتصادية فى الشرق الاوسط بين ٤٥ ــ ١٩٥٤ ، ص ١٤١ ــ ٢ ، وأيضا د. محمد ابراهيم حسن : دراسات فى سكان الوطن العربى ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٥، ص ٦٧ ــ ٨) .

(٣) ذهب بعض الكتاب فى النصف الاول من القرن الماضى الى « ان من العوامل التى أدت الى بلوغ جيش محمد على (حد الاعياء) تفشى « النسطالجيا » ، أى مرض الحنين الى الاوطان ، وهو مرض غامض عصى الشفاء ... وان أولئك الذين أضناهم السقم حتى ماتوا من ذلك الداء الذى استعصى على الطب علاجه ، كان عددهم كبيرا جدا » . اقتطفه الدكتور حسين خلاف فى : التجديد فى الاقتصاد المصرى ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٢ ، ص ٤٥ .

الفنية فى البلد المهاجر اليها أقل من مساهمة مثيله الوطنى ، لما يتسم به العامل الاجنبى من عزلة أو ضعف الولاء لموطنه الجديد • ففى الكويت مثلا ينظر معظم الاجانب الى اقامتهم بالكويت على أنها اقامة مؤقتة • وهو شعور يدعمه أن العقود التى تبرم معهم بالفعل هى عادة عقود قصيرة الامد ، وان من حق السلطات ترحيلهم فى خلال ثلاثة أشهر من انتهاء مدة تشغيلهم • ولا شك أن هذا ، بالاضافة الى مايفرض على ترقية الاجانب من قيود ، يؤدى الى انخفاض ما يبذله الاجانب من جهد ، وانصراف همهم الى تكوين المدخرات وتحويلها الى الخارج بدلا من استثمارها أو انفاقها على الاستهلاك فى الكويت (١) .

كذلك للهجرة أضرارها بالنسبة للبلاد المهاجر منها • فأكثر الافراد ميلا للهجرة وقدرة عليها هم بصفة عامة من النوع الذى ليس من مصلحة البلد أن يفقده • فهؤلاء هم الفنيون والعمال المهـرة والمتخصصون والاكثر تعليما والاشد اقبالا على المغامرة ، وكلهم يكونون عناصر نادرة فى البلاد المتخلفة حتى تلك التى تملك كميات وفيرة من العمل غير الماهر • ومعظمهم من الشباب الذين أتموا ذلك الجزء من العمر الذى يستهلك فيه الفرد أكثر مما ينتج ومن ثم تتحمل بلادهم عبء سنواتهم الاولى وتفقدهم حينما يبلغون سن الانتاج •

تسرب العقـــول :

هذه الظاهرة وهى هجرة الفنيين والعمل الماهر ، بدأت تظهر فى السنوات الاخيرة فى البلاد العربية بشكل حاد وباعث على القلق • وهى ليست الا مثالا لمشكلة تعانى منها البلاد المتخلفة بوجه عام بل وبعض البلاد الاوروبية ، وهى التى يشار اليها اليوم باسم « تسرب العقول Brain Drain» وعلى الاخص الى الولايات المتحدة وكندا . فكما يبين الجدول (٥) فقدت مصر فى خمس سنوات فقط (٦٢ — ١٩٦٦) ١٧٠٠ مهنيا وفنيا للولايات المتحـــدة وكندا وحدهما ، وفقدت البلاد العربية الخمسة المذكورة بالجـــدول ٣٥٦٧ منهم (٢) . وفقدت الاردن للولايات المتحدة وكندا وحدهما ، وفى خلال خمس سنوات فقط نحو ثلث رصيدها من العلماء الطبيعيين (٣) ومن ناحية أخرى كسبت الولايات المتحدة من سائر بلاد العالم أكثر من ١٣٩٠٠٠ مهنيا وفنيا

---

(1) IBRD, Econ. Development of Kuwait, op. cit., p. 26 & El-Mallakh, op. cit., p. 123.

(٢) تدل احصاءات اليونســكو على أن ٧٠٪ من الذين يهاجرون من مصر من العلمـــاء والمهندسين هم من حملة الدكتوراه و ١٧ر٥ ٪ من حملة الماجستير • (أنظر الاهرام ٧٠/١/٢) كما يلاحظ أن الاعداد المذكورة فى الجدول لا تشمل المبعوثين من البلاد العربية الذين يرفضون العودة الى بلادهم لدى انتهائهم من دراستهم فى الخارج ، وعلى الاخص فى الولايات المتحدة ، والذين تزايد عددهم بصورة خطيرة فى السنوات الاخيرة ، (انظر المصدر السابق ، وكذلك : (Unesob, op. cit., 1970, p. 79

(3) Godfrey, E.M., «The Brain Drain from Low-Income Countries», Journal of Development Studies, April, 1970, pp. 236 — 7.

فى خمس سنوات منهم أكثر من ٥٧٠٠٠ من البــلاد المتخلفة . صحيح أن الولايات المتحدة ترسل أيضا خبراء وعلماء فى صورة فنية للبلاد الناميــة ولكنها تأخذ منهم أكثر مما تعطى (١) .

(١) يذكر بعض الكتاب أنه بينما يبلغ عدد الامريكيين الذين يقومون بالتدريس فى الخارج ٢٠٠٠ شخص يبلغ عدد الاشخاص المنتمين الى البلاد المتخلفة ويدرسون فى الولايات المتحدة ٤٠٠٠ شــخص .

(Kindleberger, Econ. Development, p. 115).

كذلك تدل احصاءات اليونسكو على أنه بينما توفد بريطانيا ٣٠٠٠ خبير كل سنة الى البلاد المتخلفة فى مختلف فروع العلم والتكنولوجيا تكسب كل سنة ٥١٤١ عالما وخبيرا من هذه البــلاد (الاهــرام ١٩٧٠/١/٢) .

جـــدول (٥)

عدد المهنيين والفنيين

الذين سمح لهم بدخول الولايات المتحدة وكندا (٦٢ ــ ١٩٦٦)

ومجموع رصيد هذه البلاد من المهنيين والفنيين

الدولة	المهندسون		علماء طبيعيون		أطباء		جميع المهنيين والفنيين		مجموع رصيد الدولة من المهنيين والفنيين	
	الولايات المتحدة	كندا	الولايات المتحدة	كندا	الولايات المتحدة	كندا	الولايات المتحدة	كندا	السنة	العدد (بالألف)
ج.ع.م	٥٦	١١٦	٣٧	٦٨	٦٥	١٠٠	٧٨٧	٩١٣	١٩٦٠	٢١٤,١
الأردن	٥٤	—	٣٥	٣	١٢	٢	٤٦١	٣٥	١٩٦١	١٦
العراق(١)	٨٦	١٣	٤٠	٨	٢٢	٢	٤٢٨	٣٣	—	—
لبنـــان	١٣٦	١٩	٤٨	٨	٥٠	٤١	٤١٤	٢٤٤	—	—
ســـوريا	٦٦	٥	٢٠	٢	١٩	٩	٢١٥	٣٧	١٩٦٠	٢٢
المجموع	٣٩٨	١٥٣	١٨٠	٨٩	١٦٨	١٥٤	٢٣٠٥	١٢٦٢	—	—
جميع البلاد المتخلفة	٦٨٣٥	—	٢٤٧٧	٥٦٥٥	٤٢٤٩	—	٥٧٥٩٥	—	—	—
جميع البـــلاد	١٩٠٥٥	—	٧٧٩٣	١٠٧٠٣	١٩١٠٢	—	١٣٩٢٢٥	—	—	—

(١) أرقام كندا المتعلقة بالعراق تغطى فترة ٦٤ ــ ١٩٦٥ فقط .

Source : E.M. Godfrey, «The Brain Drain from Low-Income Countries», Journal of Development Studies, April 1970, pp. 236 - 7.

وعلى الرغم من الضرر الواضح الذى تتعرض له البلاد التى يهجرها علماؤها ، خاصة اذا كانت بلادا فقيرة أصلا اليهم ككل البلاد العربية ، فان ظاهرة « تسرب العقول » لم تعدم المدافعين عنها • فهناك من يشير الى أن النفع العائد على البلاد « المصدرة » للعقول مما يرسله اليها علماؤها فى الخارج من مدخراتهم ، ومما يكتسبونه فى البلاد الاكثر تقدما من خبرة لا يمكن أن تتوفر لهم فى بلادهم (بغرض عودتهم اليها بعد حين) ويرفض البعض النظرة القومية الضيقة الى قبائل العلماء أو تسربهم ويعتبرونها من مخلفات عصر انقرض أو آخذ فى الانقراض ، ويشيرون الى أننا نعيش فى عالم يتزايد فيه ، يوما بعد يوم ، عدد العلماء والفنيين الذين لا يشعرون بالانتماء الى أى وطن ، والى أن مما يساعد على ذلك انتشار نشاط المنظمات الدولية التى قد يقضى العاملون بها الجزء الاكبر من عمرهم يتنقلون من بلد لاخر • بل ان تبنى هذه النظرة العالمية الجديدة ، فى نظر أصحاب هذا الرأى ، من شأنها اعتبار هذا التسرب ذا نفع صاف : فاذا كان انتقال طبيب مصرى من بلده الى الولايات المتحدة يزيد ما يحصل عليه الطبيب من دخل فان هذا يمثل زيادة فى نفس الوقت فى دخل العالم ككل • فعلى الرغم من أن دخل مصر سوف ينخفض نتيجة لهذا الانتقال ، فان مستوى الرفاهية لن يتأثر لان صاحب الدخل الضائع قد غادر مصر أيضا ، والمريض الذى فقد خدمة طبيبه مازالت بيده النقود ، وارتفاع أجر الاطباء فى مصر الناتج عن انخفاض عددهم سيؤدى الى زيادة الاقبال على احتراف مهنة الطب مما يعود بعدد الاطباء الى ما كان عليه • وقد يذهب مؤيدو تسرب العقول الى حد القول بأن البلد التى لا تستطيع الاحتفاظ بعلمائها وفنييها ، فى المدى الطويل ، تستحق ما يحدث لها نتيجة فقدانهم • كما يشككون فيما يدين به العالم ، كفرد ، لبلده ، وفيما اذا كان حقا ملتزما بالتضحية بفرصة تحسين مستواه المادى والعلمى من أجل بلد لا تستطيع تجهيز مستشفاه أو معمله بالاجهزة والمعدات ولم يكن انتسابه اليها الا نتيجة صدفة محضة هى أن مولده تم فيها (١) .

ومن ناحية أخرى يذهب المعارضون لتسرب العقول الى أنه ليس هناك مصلحة لدولة فى تعليم أبنائها لكى تتركها ويخدموا غيرها ، والى أن تسرب العقول هو نوع من تصدير رأس المال دون الحصول على عائد معقول أو دون الحصول على عائد على الاطلاق (٢) كما يشيرون الى ما يتضمنه الرأى الاخر من تجاهل ما يحققه العلماء من « وفورات خارجية » لاقتصاديات بلادهم • فوجودهم فى بلادهم لا يقتصر نفعه على النفع المتمثل فيما يؤدونه من خدمات مباشرة وانما يؤدى الى تشجيع النهضة العلمية ورفع انتاجية آخرين من العاملين معهم أو من المنتفعين بهذه الخدمات • ومن ثم فان الدخل الذى تفقده الدولة المهاجر منها نتيجة للهجرة لا يتمثل فقط فى فقد دخل العالم المهاجر نفسه ، وذلك لان الهجرة بما تؤدى اليه من انخفاض انتاجية غيره سوف تؤدى الى انخفاض دخول هؤلاء أيضا ، ومن ثم الى تخفيض مستوى الرفاهية • كذلك

---

(١) انظر فى عرض حجج هذا الرأى :
Kindleberger, Charles, Power and Money, Macmillan, London, 1970, p. 155.
(2) Ibid., p. 154.

فان جهاز الثمن قد لا يعمل بكفاءة فى حفز أعداد جديدة من العلماء للحلول محل العلماء الراحلين بل قد يشجع نجاح الراحلين على مزيد من الهجرة ٠

ولا شك فى رأينا أن تبنى النظرة القومية ، بل حتى مجرد ترجيح مصلحة البلاد المتخلفة باعتبارها الطرف الاضعف ، من شأنه أن يؤدى الى موقف المعارضة من ظاهرة تسرب العقول ٠ ولكن من الخطأ فى نظرنا القاء اللوم فى هذه الظاهرة على البلاد المتقدمة واعتبار تسرب العقول داعيا جديدا لصب جام غضبنا على هذه البلاد ٠ فليس هناك نفع كبير من مطالبتنا للبلاد المتقدمة بتقييد هجرة علماء البلاد المتخلفة اليها ، بل ولا حتى من استجابة البلاد المتقدمة لهذا المطلب ٠ فليس هناك نفع كبير ، حتى للبلاد المتخلفة نفسها ، من احتفاظها بعالم تمنعه الظروف المحيطة به من تقديم أية خدمة ذات شأن ، بل وقد يكون ما يحصل عليه من دخل فى بلده المتخلف أكبر بكثير من المساهمة الحقيقية التى يؤديها لبلده ، وان كان أقل بكثير مما يمكن المساهمة به فى بلد آخر . ومن ثم يحتفظ به بلده المتخلف لمجرد اعالته كما يعول غيره . ان أكبر جـــزء من المسئولية فى منع تسرب العقول يجب أن تتحمله البلاد المهجورة نفسها ، لا بأن تلجأ الى تقييد حرية الهجرة ولكن بأن تعمل على ازالة الظروف الدافعة اليها ، بأن تقدم لعلمائها وفنييها الحوافز المادية والادبية وتوفر الادوات والاموال اللازمة لعملهم ، كما عليها من ناحية اخرى أن تمتنع عن المبالغة فى تصوير الاضرار السياسية الناتجة عن فتح باب الاستعانة بالخبراء والفنيين الاجانب ٠ ان مطالبة البلاد المتخلفة بتهيئة الظروف الكفيلة بصرف علمائها عن الهجرة تعنى الى حد كبير مطالبتها بتحقيق الزيادة المناسبة فى عوامل الانتاج الاخرى ، غير العمل الفنى ، والتى يؤدى قصور الكميات المتاحة منها الى ظهور ما يبدو وكأنه وفرة فى العلماء والفنيين الذين لا عمل لهم ، أو الذين لا يستخدمون كل طاقتهم ٠ وهذا بدوره يعنى الى حد كبير مطالبتها بتحقيق التنمية السريعة ٠ ومن ثم نكون بصدد حلقة مفرغة أخرى : الفقر يؤدى الى قلة تراكم رأس المـــال ، فانخفاض انتاجية الفنيين والعلمـــاء ، فانخفاض دخولهم وضعف ما يقدم لهم من حوافز مادية وعلمية ، فتسربهم الى الخارج ، فاستمرار الفقر ٠ ولكن تعلل البلاد المتخلفة بفقرها كعذر لعدم قدرتها على احتفاظها بعلمائها هو تعلل مرفوض شأنه شأن كل محاولة لاشاعة اليأس بالاشارة الى حلقات الفقر المفرغة ٠ فليس من المقبول التعلل بالفقر الى رءوس الاموال أو الى العملة الاجنبية لتبرير نقص استيراد الاجهزة والمعـــدات والكتب فى الوقت الذى تبعثر فيه الاموال ، وبالعملة الاجنبية أيضا ، على أعمال غير منتجة أو سلع وخدمات ترفيه .

أضف الى ذلك أن انخفاض مرتبات العلماء وقلة الانفاق على البحوث قد لا يكون الا جزءا صغيرا من باعث العلماء على الهجرة ، وقد تكون الاسباب غير المادية أهم كثيرا بالنسبة لهذا النوع من الناس ٠ من هذه الاسباب الاخرى ما يصادفه الفنيون من صعوبة الاتصال بالتقدم العلمى فى الخارج ومتابعته ، حتى فى الاحوال التى لا يتحمل البلد المتخلف فيها أى عبء مالى من هذا الاتصال ، وقلة نصيب الاختراع والابتكار والعمل الجاد من التقدير اذا لم

يقترن بالدعاية والعلاقات الشخصية ، وبالعكس ما قد تحاط به أعمال هزيلة من دعاية وتقدير مادى وأدبى لتوافر شروط أخرى فيها غير مساهمتها فى التقدم . بل ان من دواعى السخرية أن توجه البلاد المتخلفة اللوم للبلاد المتقدمة على « استنزاف عقولها » فى الوقت الذى تقوم فيه البلاد المتخلفة نفسها بعملية مماثلة من « الاستنزاف الداخلى » قد لا تقل فى حجمها وخطورتها عن هجرة علمائها الى الخارج . وأعنى بذلك عملية الافقار المستمر للجماعات عن طريق سحب أساتذتها للاشتغال بأعمال ادارية وسياسية . بل قد تفوق خطورة عملية الاستنزاف الداخلى هذه خطورة التسرب الخارجى ، اذ أن العالم الذى يستمر فى عمله العلمى ولو فى الخارج قد يعود الى بلده بخبرة وعلم أكبر ، ولكن العالم الذى يترك العلم للادارة أو السياسة قد يفقده العلم ، الوطنى والأجنبى ، الى الأبد .

٥ — انخفاض انتاجية العمل كعائق من عوائق النمو الاقتصادى

(أ) انتاجية العامل والنمو الاقتصادى :

نعرف أن من أهم سمات البلاد المتخلفة انخفاض انتاجية العامل وهذه السمة ، أكثر من كونها سببا أو نتيجة للفقر ، هى مظهر من مظاهر الفقر نفسه . فانخفاض انتاجية العامل لا يعدو أن يكون تعبيرا آخر عن انخفاض دخله هو ومن يعولهم . ذلك أن متوسط الناتج (أو متوسط الدخل)

$$= \frac{\text{الناتج الكلى}}{\text{عدد السكان}} \text{ وهذا بدوره يساوى } \frac{\text{عدد العمال}}{\text{عدد السكان}} \text{ مضروبا فى متوسط انتاجية العامل .}$$

ومن ثم ينخفض متوسط الدخل كلما انخفضت نسبة العمال الى عدد السكان أو انخفض متوسط انتاجية العامل . والبلاد المتخلفة فى وضع سىء ، بالمقارنة بالبلاد المتقدمة فى كلا الامرين ، اذ أن نسبة العمال الى السكان فيها أقل منها فى البلاد المتقدمة لارتفاع نسبة المعالين كما سبق بيانه ، وكذلك متوسط انتاجية العامل فيها أقل .

وانخفاض انتاجية العامل فى البلاد المتخلفة لا يقتصر على قطاع دون آخر . ففى الصناعة التحويلية يندر ان تتجاوز انتاجية العامل فى البلاد المتخلفة ٢٠ فى المائة من انتاجيته فى الولايات المتحدة . وفى كثير من البلاد المتخلفة قد يقوم ٢٠ عاملا بانتاج ما ينتجه عامل واحد فى الولايات المتحدة من سلع صناعية (١) ويذكر البعض أن انتاجية العامل المصرى فى المصانع التى تطبق

(1) Baldwin & Meyer : Econ. Development, N.Y., 1959, pp. 293 — 4.

نفس مستوى التكنولوجيا المطبق فى الولايات المتحدة تتراوح بين سدس وربع انتاجية العامل الامريكى (١) كذلك فى الزراعة تتراوح انتاجيـــة العامل فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بين ١٠ و ٢٠ مرة قدر انتاجية العامل الزراعى فى الشرق الاقصى أو أمريكا اللاتينية أو البلاد العربية (٢) .

ويترتب على انخفاض انتاجية العمل فى البلاد المتخلفة ارتفاع ما تتكلفه الوحدة الواحدة من الناتج من نفقات العمل ، بالمقارنة بالبلاد المتقدمة . ذلك أن: نفقة العمل للوحدة الواحدة من الناتج تساوى كمية العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة مضروبة فى متوسط الاجر للوحدة الواحدة من العمل .

$$= \frac{\text{كمية العمل}}{\text{الناتج}} \times \text{متوسط الأجر}$$

$$= \frac{١}{\text{متوسط إنتاجية العامل}} \times \text{متوسط الأجر}$$

ومن ثم ترتفع نفقة العمل للوحدة من الناتج كلما انخفض متوسط انتاجية العامل مع بقاء متوسط الاجر على ما هو عليه . صحيح أنه فى البلاد المتخلفة يميل متوسط الاجر أن يكون أقل منه فى البلاد المتقدمة ، ولكن هذا فى معظم الاحوال ، لا يكفى لتعويض أثر انخفاض الانتاجية . وهكذا نجد أن البلاد المتقدمة كثيرا ما تستطيع منافسة البلاد المتخلفة حتى فى انتاج تلك السلع التى تتميز بالاستخدام الكثيف للعمل .

ولا تخرج أسباب انخفاض متوسط انتاجية العامل فى بلد عنه فى آخر عن الاسباب الاتية :

١ ــ قلة الكميات المتضافرة مع العمل من عناصر الانتاج الاخرى ــ كالارض ورأس المال والتنظيم .

٢ ــ انخفاض كفاءة عناصر الانتـــاج الاخرى المتضافرة مع العمل ، كانخفاض خصوبة التربة ، أو انخفاض الفن الانتاجى ، أو انخفاض الكفاءة التنظيمية .

٣ ــ صفات فى العـــامل نفسه ، كانخفاض مســتوى التغـذية أو الصحة أو التعليم أو قلة الرغبة فى العمل أو انخفاض درجة انضباطه ومثابرته .

٤ ــ توزيع قـــوة العمل بين قطاعات الاقتصـــاد المختلفة توزيعا مؤداه أن تزيد نسبة المشتغلين فى القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة نسبيا .

---

(1) Kindleberger, Econ. Development p. 118.
(2) Baldwin & Meyer, op. cit. p. 278.

ولن نتعرض هنا للسببين الاولين • ومن بين صفات العامل نفسه ، المؤثرة فى مستوى الانتاجية ، سنقتصر على مناقشة مستوى التعليم بالنظر الى ما يعطى له من تأكيد فى المناقشات الحديثة لمشاكل النمو (١) ، ثم ننتقل الى بيان أثر توزيع العمل على مختلف القطاعات •

(ب) التعليم والنمـو الاقتصـــادى :

بعد أن احتل تراكم رأس المال مدة طويلة مكان الصدارة من بين العوامل المحددة للنمو الاقتصادى أخذت الكتابات الاقتصادية فى موضوع النمو ، خلال الستينات ، تتجه أكثر فأكثر الى تأكيد أهمية التعليم ، والى النظر اليه لا على أنه وجه من وجوه الاستهلاك ، بل على أنه من أهم عناصر الاستثمار ، وان كان الاستثمار فى هذه الحالة استثمارا بشريا •وتعطيه كثير من الكتابات اليوم أهمية أكبر من أهميةالاستثمارات المادية (٢) . ومن الشيق أن نلاحظ هنا مثالا لضرورة تغيير نظرتنا الى مفهوم معين ، كالتعليم ، بانتقالنا من بحث مشكلات البلاد المتقدمة الى بحث مشكلات البلاد المتخلفة • فحينما يتجاوز مستوى التعليم ، والدخل ، مستوىمعينا ، قد يكون من المناسب النظر الى الانفاق على التعليم على أنه أساسا نوع من الاستهلاك ، أى أن أهم أثر له هو اشباع حاجة الافراد المباشرة الى المعرفة • ولكن حينما تكون من أهم عوامل انخفاض انتاجية العامل انخفاض مستوى التعليم ، كما فى البلاد المتخلفة ، يصبح من الانسب اعتباره نوعا من الاستثمار ، على أساس أن فائدته الاساسية هى المساهمة فى رفع الانتاجية والدخل فى المستقبل • ومع هذا فحتى فى البلاد المتقدمة تكتسب النظرة الى التعليم على أنه عنصر من عناصر الاستثمار أهمية أكبر كلما ارتفع معدل التغير التكنولوجى ، اذ يصبح فى هذه الحالة من أهم العوامل المحددة للنمو رفع مستوى المهارة للعمال ، وزيادة درجة استعدادهم لتطبيق أساليب الانتاج الجديدة وتدريبهم على الاعمال الجديدة الملائمة لتكنولوجيا دائمة التغير •

---

(١) أما عن نظرة العامل الى العمل وعما يقال عن ميل العامل فى البلاد المتخلفة الى التكاسل وقلة انضباطه فالارجح أنها صفات لا يمكن القضاء عليها الا بحدوث التنمية نفسها . فحداثة عهد العامل فى البلد المتخلف بنظام المصنع الدقيق ، وقرب عهده بحياة الريف ، وقلة تقديره لعنصر الزمن ، وضعف درجة تطلعه الى متع الحياة الحديثة ، وكلها عوامل تساهم فى قلة انضباطه وكثرة تغيبه ، لا يمكن القضاء عليها الا بانتشار نمط الحياة الصناعية نفسها ، أى بحدوث التنمية . وذلك بعكس انخفاض مستوى التعليم الذى يمكن القضاء عليه فى فترة قصيرة نسبيا (كما فعلت كوبا مثلا) دون انتظار لتمام عملية التصنيع .

(٢) انظـر مثـلا :

A. Maddison, Economic Progress & Policy in Developing Countries Allen & Unwin, 1970, p. 45 & Myrdal, G : Challenge of world Poverty, Allen Lane the Penguin Press, London, 1970, p. 22.

ففى الولايات المتحدة مثلا تدل دراسة حديثة على أنه بينما كان العاملان الاساسيان فى نموها الاقتصادى فى الفترة ١٩٠٩ ـ ١٩٢٩ هما نمو حجم قوة العمل وتراكم رأس المال ، لم يعد ذلك صحيحا فى الثلاثين سنة التالية (١٩٢٩ ـ ١٩٥٧) اذ لا يفسر هذان العاملان الا نحو ثلث الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى · وانما يعود الجزء الاكبر من نموها الاقتصادى فى هذه الفترة الى ارتفاع انتاجية العامل نتيجة لانتشار التعليم والتقدم التكنولوجى · فبينما لا يفسر التعليم الا ١١ فى المائة من النمو الاقتصادى للولايات المتحدة فى الثلث الاول من القرن ، أصبح مسئولا عن ٢٣ فى المائة من هذا النمو فى الفترة ١٩٥٧ — ٢٩ (١) .

والتقدم التكنولوجى نفسه ، أى اكتشاف وتطبيق وسائل انتاج أكثر تقدما ، يعتمد الى حد كبير على مستوى التعليم السائد ، فمن الممكن أن نفسر التفوق التكنولوجى للولايات المتحدة ، الى حد كبير ، بتفوقها فى مجال التعليم ، ويكفى أن نذكر أن الولايات المتحدة تضم اليوم ثلث عدد الطلاب فى العالم كله الذين يتلقون تعليما عاليا (٢) .

فاذا انتقلنا الى البلاد العربية نجد أنه فى مطلع الستينات لم تكن نسبة الاميين من بين الواقعين بين سن ١٥—٢٤ فى أى بلد عربى ، عدا لبنان ، تقل عن ٥٠ فى المائة (انظر الجدول ٦) · واذا كان ارتفاع نسبة الاميين الى أكثر من ٩٥ فى المائة قد لا يبدو غريبا على بلد ، كالسعودية ، لم يعترف أصلا بمبدأ تعليم الاناث فى المدارس حتى ١٩٦٠ ولم يعرف التعليم الجامعى الا قبل ذلك بعامين (٣) ، فان من الغريب أن تبلغ هذه النسبة نحو ٧٥ فى المائة فى بلد كمصر كان لديه فى هذا الوقت أربع جامعات ، وكان قد مضى على انشاء أول جامعة فيه أكثر من نصف قرن · واذا كان صحيحا أن الاستعمار يتحمل جزءا من مسئولية انتشار الامية فى البلاد العربية ، وعلى الاخص فى السودان وليبيا (٤) ، فان من الصعب ألا نحمل الحكومات الوطنية المسئولة الكبرى فى

---

(1) E.F. Denison's Report on the Econ. Growth of U.S. quoted in J.J. Servan — Schreiber, The American Challenge, Pelican, 1970, pp. 62 — 4.

(2) The American Challenge, op. cit., p. 49.

(٣) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية : التطور الاقتصادى فى البلاد العربية (١٩٥٠ — ١٩٦٥) ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٧٢ .

(٤) لم تنشىء الحكومة أية مدرسة ابتدائية فى جنوب السودان حتى سنة ١٩٤٤ أى بعد مرور ما يقرب من نصف قرن على احتلال الانجليز للسودان . وحينما حصل السودان على استقلاله فى أول ١٩٥٦ لم يكن فى الجنوب الا مدرسة ثانوية واحدة يرجع انشاؤها الى سنة ١٩٤٨ . انظر :

Albino, The Sudan, A Southern Point of View, Oxford, 1970, pp. 86-7.

وعندما حصلت ليبيا على استقلالها فى ١٩٥١ كان الاميون يشكلون أكثر من ٩٠ من السكان (IBRD, Econ. Dev. of Libya, Baltimore 1960, p. 8).

بعد نحو اربعين عاما من الحكم الايطالى والادارة البريطانية / الفرنسية . وفى مصر لم تزد =

تلك البلاد التى كانت قد حصلت على استقلالها وتحملت مسئولية سياستها التعليمية منذ زمن طويل ٠

وقد حققت بعض البلاد العربية نجاحا ملحوظا فى الستينات (٦٠ ــ ١٩٦٧) فى تحقيق معدل نمو مرتفع فى التعليم الابتدائى ، وهى ثلاثة من بلاد البترول : الكويت والسعودية وليبيا ٠ ونجحت ليبيا والاردن فى تخفيض نسبة الامية فى فئة السن (١٥ ــ ٢٤) الى ٦٢ فى المائة (١٩٦٤) و٣٨ فى المائة (١٩٦٦) على التوالى ٠ ولكن ، من ناحية أخرى ، فشلت مصر والعراق فى تحقيق تقدم يذكر فى محو الامية ، وكان معدل نمو التعليم الابتدائى فيهما أقل منه فى أى بلد عربى آخر فى الفترة (٦٠ ــ ١٩٦٧) (أنظر الجدول ٧) ، على الرغم من انهما كانا ، فى بداية الفترة ، من أسوأ البلاد العربية حالا فى نسبة الاميين ٠ وهكذا كانت نسبة الاميين فى مصر فى ١٩٦٧ ما زالت ٥ر٧٥ فى المائة من مجموع السكان فوق سن العاشرة (١) ، تمثل نحو ١٦ مليون شخص ٠ وهكذا نجد أيضا أنه ، اذا صرفنا النظر عن السودان والسعودية اللتين بدأتا من مستوى منخفض للغاية ، كانت مصر والعراق فى ١٩٦٥ هما أسوأ البلاد العربية حالا فيما يتعلق بنسبة المقيدين بالمدارس الابتدائية الى عدد السكان الواقعين فى سن هذه المرحلة من التعليم (٢) ٠ وان كانت مصر قد نجحت فى زيادة نسبة الاستيعاب المدرسى الى نحو ٧٥ فى المائة (٣) ٠

ولا يجوز الاحتجاج بالفقر ، هنا أيضا ، كعلة للفشل فى محو الامية فطبقا لتقدير اليونسكو لا يتكلف تعليم الامى الواحد فى مصر (أو على الاقل لا يجب أن يتكلف) أكثر من ١٨٠ ــ ٢٤٠ قرشا ، فاذا أخذنا الحد الاقصى كان معنى ذلك أن كل ما نحتاجه لتعليم جميع الاميين فوق سن العاشرة لا يزيد على ٤٠ مليون جنيه (٤) ٠

نسبة الانفاق على التعليم من مجموع الانفاق الحكومى على ١٪ طوال العشرين سنة الاولى من الاحتلال البريطانى (أنظر Issawi, Charles: The Arab World Heavy Legacy in Modernization of the Arab World, op. cit., p. 19).

وكانت نسبة الاميين الى مجموع السكان فى مصر على النحو التالى :

فى ١٩٢٧	٨٦ ٪
١٩٣٧	٨١ ٪
١٩٤٧	٧٧ ٪

(حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى ، المرجع السابق ، ص ٥٦) ٠

(١) الاهرام ، ١٩٧١/٢/٢٦ ٠

(٢) ففى مصر (كما يتضح من الجدول ٨) لم يزد عدد المقيدين فى التعليم الابتدائى على نحو ٤٠٪ من الواقعين فى فئة العمر المقابلة (١٩٦٥) ٠ وجدير بالذكر انه قبل هذا التاريخ بعشر سنوات (١٩٥٥) أعلنت الحكومة عن برنامج لتوفير المدارس الكافية لاستيعاب كل الاطفال من فئة العمر ٦ ــ ١٢ سنة قبل نهاية ١٩٦٤ ، ثم هجر هذا البرنامج ٠ وفى ١٩٦١ أعلن عن برنامج آخر لتوفير مدارس لاستيعاب كل البالغين ٦ سنوات قبل نهاية ١٩٦٩ (انظر Issawi, Egypt in Revolution, pp. 91 - 2)

(٣) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله : مبادىء أساسية فى تخطيط التعليم ، الطليعة ، فبراير ١٩٧١ ، ص ٨٢ ٠

(٤) هذا التقدير لنفقة محو الامية يشمل مصاريف الادارة والمفتشين والمعلمين والادوات والمواد التعليمية ومصاريف الدعاية والانارة والصيانة ٠ والحد الاقصى (٢٤٠ قرشا) يفترض أن الفصل المكون من ٤٠ دارسا ينجح منه ٣٠ فقط (انظر : منظمة اليونسكو : مسح لتنظيم وتمويل برامج محو الامية فى البلاد العربية ، سرس الليان ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٧) ٠

جدول (٦)
النسبة المئوية للاميين فى فئة العمر (١٥ ــ ٢٤ سنة)

البلد	السنة	الجنسان	الذكور	الاناث
لبنـــان	١٩٦٢	١٠,٤	٦,٨	١٤,٦
سوريا	٦٠	٥٥,٩	٣٤,٦	٧٧,٠
الأردن (١)	٦١	٦٧,٦	٤٩,٩	٨٤,٨
العـــراق	٦٢	٧٠,٠	٥٥,٥	٨٤,٣
الـكويت	٦٢	٧٠,٨	٦٣,٦	٨٧,١
ج .ع.م	٦٠	٧٤,٩	٦٤,٩	٨٤,٢
السو دان	٦١	٧٠,٢	٦٩,٥	٩١,٣
ليبيـــا(٢)	٥٤	٨١,٠	٧٢,١	٩٠,١
السعودية	٦٠	٩٥,٢	٩١,٣	٩٩,٠

(١) فئة السن ٥ سنوات فأكثر (٢) فئة السن ١٠ سنوات فأكثر

المصادر :

UNESOB, op. cit., 1970, p. 79.

فيما عدا الاردن وليبيا فمن : منظمة اليونسكو : مسح لتنظيم وتمويل برامج محـو الامية فى البلاد العربية ، سرس الليان ، ١٩٦٥ ، ص ٣ ، ١٧٣ .

جدول (٧)
المعدل السنوى للنمو فى عدد المقيدين بالتعليم الابتدائى (١٩٦٠ ــ ١٩٦٧)

البلد	المعدل ٪	البلد	المعدل ٪
السعودية	١٦,٠	الـكويت	١٠,٥
ليبيـــا	١٠,١	السودان	٧,٢
الأردن	٧,٠	لبنـــان	٦,١
سوريا	٥,٥	ج .ع.م	٤,٢
العراق	٣,٩		

المصـــدر : UNESOB, op. cit., 1970, p. 82.

جدول (٨)
النسب المئوية للمقيدين بالمدارس الى عدد السكان الواقعين فى فئات العمر المقابلة

البلد	١٩٦٠			١٩٦٥		
	الابتدائى	الثانوى	الابتدائى والثانوى غير منقحة (١)	الابتدائى والثانوى منقحة (٢)	الابتدائى	الثانوى	الابتدائى والثانوى غير منقحة (١)	الابتدائى والثانوى منقحة (٢)
الكويت	—	٥٥(أ)	٥٣	٦٦	٥١	٨٠	٥٩	٧٤
الأردن	٥١	٣٥	٤٦	٥٨	٥٧	٤٩	٥٤	٦٨
لبنان	٦٤	٢٨	—	٦٦	٥٢	٣٣	٤٧	٥٨
سوريا	٤٣	٢٠	٣٦	٤٥	٤٥	٣٨	٤٣	٥٤
العراق	—	٢١	٣٧	٥٠	٤١	٢٩	٣٨	٥٢
ليبيا	٤١	١٤	٣٣	٤٢	٤٦	٢٨	٤١	٥١
مصر	—	—	—	—	٤	٢١	٣٥	٤٣
السعودية	٦	٢	٥	٦	١٥	٥	١٢	١٥
السودان	١١	٦	٩	١٢	١٣	٧	١١	١٤

(أ) بما فى ذلك المدارس المتوسطة .

(١) تشير النسبة هنا الى $\frac{\text{عدد المقيدين بالمدارس الابتدائية والثانوية}}{\text{عدد السكان الواقعين فى فئة العمر ٥ — ١٩}} \times ١٠٠$

(٢) تشير النسبة هنا الى نفس النسبة السابقة مع تعديل عدد السكان ، الذى يظهر فى المقام ، بحيث يتفق مع عدد السنوات الفعلية التى تستغرقها الدراسة فى كل بلد .

Source : UNESBO, op. cit., 1970, pp. 80 — 1.

جدول (٩)
المعدل السنوى لنمو المقيدين بالتعليم الثانوى والجامعى

البلد	الثانوى (٦٠–١٩٦٧)	الجامعى (٥٠–١٩٦٥)
السعودية	٢٦,٣	—
الكويت	١٩,٤	—
ليبيـــا	١٥,٧	—
سوريا	١٤,١	—
لبنـــان	١٣,٤	—
مصر	١٣,١	١١,٧
السودان	١٠,٨	٢٢,٠
الأردن	٩,٩	—
العراق	٨,٨	١٢,٦

المصادر : الثانوى : UNESOB, op. cit., 1970, p. 82.
الجـــامعى : Pearson's Report, op. cit., p. 364

جدول (١٠)
عدد المقيدين بالتعليم العالى لكل ألف من السكان (١٩٦٦)

البلد	العدد	البلد	العدد
الأردن	١١	الولايات المتحدة	٣٢,٤٥
لبنـــان	٦	الاتحاد السوفيتى	١٧,٦٩
سوريا	٦	فرنســـا	١٠,٩١
مصر	٥,٩٤	السويد	١٠,٧٩
العراق	٣	ألمـــانيا الغربية	٦,٨٢
الكويت	٣	المملكة المتحدة	٦,٤٦
ليبيـــا	٢		
السعودية	١		
السودان	١		

المصادر : البلاد العربية فيما عدا مصر : UNESOB, op. cit., 1970, 83.
مصر والبلاد غير العربيـــة :
U.N. Statistical Yearbook, 1969, pp. 257 — 73.

جدول (١١)
التوزيع النسبى للطلبة على مختلف المستويات التعليمية (فى المائة)
(١٩٦٥)

البلد	جميع المستويات	الأبتدائى	الثانوى العام	الثانوى المهنى	إعداد المعلمين	العالى
الأردن	١٠٠	٧٠,٨	٢٣,٧	٠,٨	—	٤,٧
سوريا	١٠٠	٧٤,٨	١٩,٤	٠,٩	٠,٧	٤,٢
العراق	١٠٠	٧٧,١	١٩,٢	٠,٦	٠,٥	٢,٦
الكويت	١٠٠	٥٩,٧	٣٥,٥	١,٢	٢,١	١,٥
لبنـــان	١٠٠	٧٦,٥	١٧,٧	٠,٣	٠,٤	٥,١
السعودية	١٠٠	٨٧,٧	٨,٢	٠,٩	٢,١	١,١
فرنسا	١٠٠	٥٩,٩	٢٦,٣	٨,٣	٠,٣	٥,٦
الولايات المتحدة	١٠٠	٥٨,٥	—	٣١,٤	—	١٠,١

المصدر : الامم المتحدة : دراسات عن بعض المشاكل الانمائية فى بعض البلدان المتخلفة بالشرق الاوسط ، ١٩٦٩ ، نيويورك ١٩٦٩ ، ص ١٣٧ .

جدول (١٢)
التوزيع النسبى للطلبة على مختلف المستويات التعليمية (٪)

البلد	١٩٦٠		١٩٦٦	
	القانون والعلوم الاجتماعية	العلوم الطبيعية	القانون والعلوم الاجتماعية	العلوم الطبيعية
العراق	٦٠,١	٣٥,٧	٥٤,٠	٣٩,٠
الأردن	٩٠,٧	٩,٣	٨٤,٧	١٥,٣
الكويت	—	—	٧٩,٤	٢٠,٦
لبنـــان	٥٠,٠	٥٠,٠	٨٣,٤	١٥,٠
سوريا	٨٢,٠	١٨,٠	٧٧,٣	١٩,٤
السعودية	٧١,٤	٢٨,٦	٧١,٣	٢٨,٧
ليبيـــا	٧٩,٠	٢١,٠	٧٣,٠	٢٧,٠
السودان	٦١,٠	٣٦,٠	٦٨,٠	٣١,٠
مصر	٦٠,١	٣٨,٥	٥٢,٠	٤٨,٠

المصـــدر : UNESOB, op. cit., 1970, p. 84.

أما عن مراحل التعليم الاخرى ، فعلى الرغم من أن معدل النمو فى عدد المقيدين بالتعليم الثانوى والعالى كان أعلى بكثير منه فى التعليم الابتدائى (أنظر الجدولين ٧ ، ٩) فلاتزال نسبة المقيدين فيهما الى عدد السكان منخفضة . ففى مصر مثلا لا يتجاوز عدد المقيدين بالتعليم الثانوى خمس عدد السكان المنتمين الى سن هذا النوع من التعليم . ونستطيع أن نقدر مدى انخفاض هذه النسبة اذا قارناها مثلا بالنسبة المقابلة فى بلد كالكويت (٨٠ فى المـائة) ومصر والعراق هنا أيضا هما من أسوأ البلاد العربية حالا خاصة اذا صرفنا النظر عن السودان والسعودية للسبب السابق بيانه . (انظر الجدول ٨) .

والوضع النسبى للبلاد العربية فيما يتعلق بنسبة المقيدين بالتعليم العالى أفضل منه فى مراحل التعليم الاخرى ، ومع هذا فلا تتجاوز نسبة الطلبة المقيدين بالتعليم العالى ٦ فى الالف من السكان (باستثناء الاردن) بالمقارنة بنحو ٣٢ فى الولايات المتحدة ونحو ١٨ فى الاتحاد السوفيتى (انظر الجدول ١٠)

ولكن قصور التعليم الثانوى والعالى فى البلاد العربية يتعلق بنوعه أكثر مما يتعلق بالكم :

١ ــ فعلى الرغم من أن التنمية تحتاج الى عدد من المتعلمين تعليما فنيا ، زراعيا أو صناعيا أو تجاريا ، ومن خريجى كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية أكبر مما تحتاجه من المتعلمين تعليما ثانويا عاما أو من خـريجى الكليات « النظرية » أو الانسانية ، وعلى الرغم مما تعانيه البلاد العربية من ندرة العمال المهرة والفئة الوسطى من الفنيين فى مختلف المجالات ممن يكونون حلقة الوصل بين حملة الشهادات العالية وبين العمال ، فان التعليم فى البلاد العربية ، بل وفى البلاد المتخلفة بوجه عام ، يتخذ طابعا عكسيا تماما فكما يتضح من الجدولين (١١ ، ١٢) لا يشكل الطلبة المقيدون بالتعليم المهنى الا نسبة تافهة الى اجمالى الطلبة فى مختلف مراحل التعليم ، ولا يشكل الدارسون للعلوم الطبيعية فى مرحلة التعليم العالى أكثر من ثلث مجموع طلبة هذه المرحلة الا فى مصر والعراق . وعلى الرغم من أن هناك اتجاها واضحا الى مزيد من الاهتمام بالعلوم الطبيعية (أنظر الجدول ١٣) فان مصر هى البلد الوحيد التى قطعت شوطا كبيرا فى هذا الاتجاه . ومع هذا فحتى فى مصر مازال طلبة القانون والعلوم الاجتماعية يشكلون أكثر من نصف طلاب التعليم العالى (١) .

(١) من الشيق فى هذا الصدد أن نلاحظ كيف كان محمد على ، قبل قرن ونصف من الزمن ، أبعد نظرا من كثير من الحكومات العربية اليوم . فمن بين ٣٣٩ بعثة علمية أوفدها محمد على للخارج كانت ٣٢٧ لدراسة التكنولوجيا الصناعية والهندسية والطب والزراعة . بل وحتى فى عهد خلفائه (٤٩ ــ ١٨٨٢) كان عدد هذا النوع من البعثات ٢٧٠ من اجمالى ٢٧٩ بعثة . ولم يبدأ الاتجاه العكسى الا مع الاحتلال البريطانى حيث انخفض عدد هذه البعثات الى ٧٤ من اجمالى ٢٨٩ بعثة فى الفترة (١٨٨٣ ــ ١٩١٩) انظـر :
Issawi, The Arab World's Heavy Legacy, op. cit., p. 19

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن الكليات « النظرية » والتعليم الثانوى العام أقل تكلفة بالنسبة للطالب الواحد من الكليات العملية ومن التعليم الفنى ، وبسيادة نظرة طبقية أساسها احتقار العمل اليدوى ، وبالانخفاض النسبى فى أجور خريجى المدارس الفنية • ومع هذا فيبدو أن من الاسباب الرئيسية انخفاض معدل التصنيع من ناحية وتغليب اعتبارات سياسية قصيرة المدى على اعتبارات النمو فى المدى الطويل • فبهذين الاعتبارين يمكن تفسير كثير من العوامل الاخرى التى تقدم تفسيرا لهذه الظاهرة • ان ارتفاع معدل نمو الصناعة من شأنه فى المدى الطويل رفع دخول خريجى المدارس والكليات الفنية بالنسبة لغيرهم ممن يزيد عليهم الطلب بمعدل أقل • وارتفاع دخول فئة ما هو أقصر طريق لاعلاء مركزها الاجتماعى • ومن ناحية أخرى قد تملى اعتبارات سياسية ، تتعارض مع أهداف التنمية فى المدى الطويل ، الرضوخ لضغط من يصرون على تجنيب أبنائهم « عار » التعليم المهنى (١) .

٢ ــ على أن أهم أوجه قصور السياسة التعليمية فى البلاد العربية هو انحطاط محتوى التعليم بوجه عام • وليس هنا مجال شرح أسباب ذلك وانما نكتفى فقط بان نؤكد أن التعليم ليس مرادفا للالتحاق بالمدرسة أو الجامعة ، وأن المدرسة أو الجامعة ، كما أنها قد لا تساهم فى نشر التعليم بل وقد تؤدى الى تدهوره فانها ليست الطريقة الوحيدة لنشره •ومن ثم فان التقدم فى التعليم لا يقاس بالزيادة فى عدد المدارس أو عدد المقيدين بها ، كما أنه لا يقاس بما ينفق عليه أو بنسبة هذا الانفاق الى ميزانية الدولة (٢) . وانما الاهم من ذلك محتواه والمستوى الثقافى العام الذى يحكمه أيضا مستوى وسائل الاعلام (٣) كما أن المقصود بانحطاط محتوى التعليم فى البلاد العربية ليس فقط قلة المعلومات التى يجرى تحصيلها أو تشويهها (٤) الامر الذى ينتج مثلا عن تضخم عدد الطلبة بالنسبة للمدرسين ، أو قلة كفاية وسائل التعليم ، أو ضعف الحافز لدى كل من الطالب والاستاذ ، وانما المقصود به أيضا قلة ملاءمة محتوى التعليم للبيئة المراد خدمتها • فمحتوى التعليم قد يكون له من السمات ما يضيع شخصية البلد الاخذ فى النمو تحت شعار التمدين ، أو ما يطمس تاريخه تحت شعار الثورة على القديم ، أو ما يستبعد معالجة المشكلات الحقيقية عن طريق الامعان فى التجريد أو ترديد ما تعلمه الاساتذة فى الغرب ، أو ما يحرم غالبية السكان فى الريف من أذكى أبنائه لحساب المدينة •

---

(١) قد يؤيد هذا التفسير بالنسبة لمصر ان الاتجاه الصحى نحو تضييق عدد الملتحقين بالكليات النظرية والانسانية قد انعكس فى السنوات الاخيرة ، وهى فترة تميزت ، فيما تميزت به ، بانخفاض درجة الطموح فى التصنيع وبغلبة ما أسميناه بالاعتبارات السياسية قصيرة المدى .

(٢) يسخر Myrdal من ميل الاقتصاديين الى قياس التقدم فى التعليم بالارقام وحسدها وتحويله الى صيغ مالية للمدخلات والمخرجات .
(The Challenge of World Poverty, op. cit., pp. 22 - 3)

(٣) ليس غريبا اذن أن تشير الاحصاءات الى أنه من بين مليون بحث علمى صدر فى العالم فى سنة ١٩٦٥ لم يصدر عن العالم العربى الا ألف بحث ، حوالى تسعة أعشارها من مصر ، وأكثر عشرها الباقى صدر عن الجامعة الامريكية فى بيروت ، وبعضها عن العراق والاردن (د. حسن صعب : تحديث العقل العربى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧).

(٤) انظر للدكتور لويس عوض : الجامعة والمجتمع الجديد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ومقاليه الحديثين فى الاهرام فى ١٢و ١٩ مارس ١٩٧١ •

كتب البعض يصف انقطاع صلة التعليم فى ريف العراق عن البيئة ، وكيف يؤدى نظام التعليم الى استغلال المدينة للريف ، وهو ما ينطبق على سائر البلاد العربية الاخرى ، يقول :

« ٠٠ ان ضعف أداء الريفيين لا يرجع أساسا الى مستوى التدريس أو الى انخفاض مستوى الذكاء لدى الطلبة ، كما يقال كثيرا فى العراق ، بل يرجع بالاحرى الى عدم ملاءمة المقررات المدرسية للطلبة ، ومن ثم افتقاد الرابطة بين القرية والمدرسة . فالمدرسة الريفية تدرس مقررات غريبة عن بيئتها ، وان كانت قد تناسب بغداد التى وضعت هذه المقررات لها ٠٠ ان حصص الصحة مثلا تعلم تلميذ القرية انه اذا نظف أسنانه بالفرشاة وقام بالتمرينات الرياضية وحصل على غذاء صحى واحتفظ بنظافته ٠٠ الخ حصل على صحة جيدة ٠ ولكن هذا النوع من الدروس وان كان له معنى بالنسبة لتلميذ يعيش فى نيويورك أو أيوا أوحتى فى بغداد ، فانه لا علاقة له على الاطلاق بالحياة فى قرية « أم النهر » حيث تستخدم مخلفات الحيوانات كوقود ٠٠ وحيث الماء المتوفر للشرب يكاد من المؤكد أن يكون حاملا للميكروبات ٠٠ فاذا استطاع طالب القرية ، على الرغم من كل هذه الصعاب ، أن يحصل على شهادته ٠٠ فان قيمته للقرية تصبح أقل مما كان يمكن أن يكون عليه لو كان قد بقى أميا ٠٠ فهو يهجر القرية الى المدينة « ليصعد فى سلم الحياة » حيث يصبح موظف حكومة صغيرا أوعاملا أو كاتبا أو مستخدما فى وظيفة تافهة أخرى ٠٠ أما العودة الى القرية فهى تمثل بالنسبة له فقدانا لمكانة اجتماعية اكتسبها بشق الانفس ٠٠ » (١) .

(ج) انتاجية العمل وتوزيعه بين القطاعات :

منذ أن نشر كولين كلارك كتابه (١٩٤٠) Conditions of Economic Progress شاع تقسيم الاقتصاد الى ثلاثة قطاعات : الاولى Primary ويشمل الزراعة والرعى والصيد

(1) Quint, M., The Idea of Progress in an Iraqi Village, in R Nolte (ed.), pp. 113 — 4.

ويعبر آرثر لويس عن نفس الظاهرة فى غرب افريقيا بقوله : « انهم يبدأون بفتح المدارس فى المناطق الريفية على أمل الحصول على مزارعين يعرفون القراءة والكتابة وينتهى الامر بدلا من ذلك بأن من يتمتع منهم بدرجة من الذكاء مرتفعة نسبيا يهاجر من الريف الى البطالة » .
(Lewis, A., Some Aspects of Economic Development, Ghana Publishing Corporation, Accra, 1969, p. 28).

ويكتب كاتب آخر عن نفس الظاهرة فى أمريكا اللاتينية :
« ان أطباء أمريكا اللاتينية يتدربون فى مستشفى نيويورك على الجراحة المتخصصة التى لا يطبقونها الا على القلة بينما ينتشر وباء الدسنتاريا فى الاحياء القذرة المكتظة بـ ٩٠٪ من السكان ٠٠٠ ان كل دولار ينفق على تعليم الاطباء أو بناء المستشفيات فى أمريكا اللاتنية يكلف حياة ١٠٠ شخص ٠٠٠ اذ لو كان الدولار قد أنفق على توفير المياه الصالحة للشرب لانقذنا حياة ١٠٠ شخص ٠٠ أن هذا النوع من المدارس لا يعلم من دخلها أكثر من أنهم يستحقون التفوق على من لم يدخلهـا »
(Ivan Illich, Outwitting the «Developed» Countries, New Yorker Review of Books, Nov. 6, 1969).

والغابات ، والثانوى Secondary ويشمل الصناعة التحويلية والتعدين والتشييد والاشغال العامة والكهرباء والغاز ، والقطاع الثالث Tertiary ويشمل كل أوجه النشاط الاقتصادى التى لا يشملها القطاعان الاخران وأهمها التوزيع والنقل والادارة العامة والخدمة المنزلية وكل ما عدا ذلك من نشاط لا ينتج عنه ناتج مادى (١) .

ومن البديهى أنه اذا ثبت لنا أن انتاجية العمل فى بعض هذه القطاعات ، كالقطاع الثانوى مثلا ، أعلى منها فى غيره فانه ينتج عن ذلك على الفور أن متوسط انتاجية العمل فى الاقتصاد القومى ككل يميل الى الارتفاع كلما زادت نسبة المشتغلين بالقطاع الثانوى الى مجموع المشتغلين · والواقع أن هذا هو ما نلاحظه بالفعل ، اذ يمكن القول بصفة عامة ان انتاجية العمل تميل الى أن تكون أعلى فى القطاع الثانوى منها فى القطاع الثالث مأخوذا ككل (وان لم تكن أعلى منها بالضرورة فى النقل والمواصلات وهما يمثلان فرعا من القطاع الثالث) (٢) . ومن أهم أسباب ذلك أن القطاع الثانوى هو بطبيعته أكثر قابلية لتطبيق أساليب الانتاج الكبير والميكنة من القطاعين الاخرين (٣) .

ويبين الجدول (١٣) كيف أن القطاع الثانوى ، وهو أعلى القطاعات انتاجية ، هو أقل القطاعات حظا من المشتغلين بأعمال اقتصادية فى البلاد العربية (٤) ، ولا يتجاوز نصيبه منهم الربع الا فى حالة الكويت (٣٥ر٥ فى المائة) وقد نضيف الاردن (٢٥ر٩ فى المائة) ، بينما كان نصيبه فى فرنسا أو الولايات المتحدة نحو ٤٥ فى المائة · بل ان هذه النسب المنخفضة فى البلاد العربية لتزيد انخفاضا بكثير اذا اقتصرنا على قطاع الصناعة التحويلية وهو من أعلى فروع القطاع الثانوى انتاجية · فالتشييد مثلا ، وهو فرع أقل انتاجية بصفة عامة من الصناعة التحويلية ، يمثل جزءا لا يستهان به من اجمالى نسبة المشتغلين فى القطاع الثانوى (٥) .

---

(١) يرجع هذا التقسيم واطلاق هذه الأسماء على القطاعات الثلاثة الى A. G. Fisher فى مقالين نشرا فى International Labour Review, 1935 وفى Economic Record, 1939. ولكن لم ينتشر استخدامهما الا بعد أن نشر كولين كلارك كتابه المذكور ودعم ملاحظات فيشر بالاحصاءات .

(2) Kindleberger. Econ. Development, op. cit. p. 181.

(٣) مثال ذلك ما يذكره الاحصائى الفرنسى فوراستييه Fourastié من أنه اذا أخذنا سلعة كالبطاطس لتمثل القطاع الاولى ، وسلعة كالدراجات لتمثل القطاع الثانوى ، وحجرة فى فندق لتمثل القطاع الثالث نجد أن انتاجية العمل قد زادت فى الاولى بنسبة ٣٠٪ فقط فيما بين ١٨٠٠ و ١٩٥٠ ، بينما زادت انتاجية العمل فى الثانية الى سبعة أمثالها فيما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ ، وظلت انتاجية العمل فى الثالثة تقريبا على ما هى عليه طوال قرن ونصف قرن (١٨٠٠ — ١٩٥٠) أنظر : Ibid, p. 180.

(٤) باستثناء الكويت حيث تحظى الزراعة بأقل نسبة من المشتغلين لاسباب معروفة .

(٥) يمثل التشييد ١٧٪ من اجمالى الذكور المشتغلين بأعمال اقتصادية فى حالة الكويت ، ١٣ر٥٪ فى الاردن ، ٦٪ فى سوريا ، ٣ر٥٪ فى العراق ، فى نفس السنوات المذكورة بالجدول (١٤) انظر :

ILO, Yearbook of Labour Statistics, 1967.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن ذلك الفرع من فروع القطاع الثانوى ، وهو التعدين ، الذى يتميز بارتفاع انتاجية العامل فيه ارتفاعا كبيرا فى البلاد المنتجة للبترول ، بالنظر الى ارتفاع كثافة رأس المال بالنسبة للعمل ، لا يحظى الا بجزء ضئيل للغاية من اجمالى المشتغلين ٠

أما القطاعان اللذان يحظيان بأكبر نسبة من المشتغلين بأعمال اقتصادية فى البلاد العربية فهما القطاع الاولى ، وخاصة الزراعة ، ثم القطـاع الثالث (١) . (أنظر الجدول ١٤) .

ويكفى أن نطالع أرقام الجدول (١٥) لكى نتبين الى أى مدى يبلغ انخفاض انتاجية العمل فى القطاع الزراعى بالنسبة لانتاجيته فى القطاعات الاخرى مأخوذة ككل ٠ ففى السعودية مثلا يساهم نحو ثلاثة أرباع المشتغلين بأعمال اقتصادية (وهم المشتغلون بالزراعة) بنحو عشر الناتج الكلى فقط ، وفى ليبيا يساهم أكثر من ثلث المشتغلين بما لا يزيد عن ٥ فى المـائة من الناتج الكلى ، وهكذا ٠ ولكن هذا الجدول لا تقتصر فائدته على بيان الانخفاض النسـبى لانتاجية قطاع الزراعة بل يعطينا أيضا فكرة تقريبية ، ولكنها صارخة ، على سوء توزيع الدخل بين قطاعى الريف والمـدن ٠ ذلك أن نسبة **مساهمة** القطاع الزراعى فى الناتج الكلى تمثل بالتقريب نسبة ما **يحصل** عليه هذا القطاع من الناتج ٠ فاذا افترضنا ذلك كان معناه مثلا أن نحو ثلاثة أرباع السكان فى السعودية يحصلون على ما لا يزيد على عشر الناتج ، وهكذا ٠ بل قد تكون الحقيقة أكثر مفارقة من ذلك اذا افترضنا ، وهو ما يبدو صحيحا بالنسبة لكثير من البلاد العربية ، أن ما يقتطع من دخول المشتغلين بالزراعة لينفق على القطاعات الاخرى ، أكبر مما يقتطع من دخول المشتغلين بالصناعة أو الخدمات لينفق على سكان الريف ٠

(١) لا يستثنى من ذلك الا الكويت وليبيا حيث يحظى قطاع الخدمات بنسبة اكبر من القطاع الاولى ٠

جدول (١٣)

التوزيع النسبى للمشتغلين بأعمال اقتصادية من الذكور على القطاعات

البلد	السنة	القطاع الاولى (١)	القطاع الثانوى (١)		القطاع الثالث (١)
			الاجمالى	التعدين وحده	
مصر	١٩٦٠	٥٩	١٣	—	٢٨
ليبيا(٢)	٦٤	٣٦,٠	١٩,٧	٣,٥	٤٤,٣
الكويت	٦٥	١,٢	٣٥,٥	٣,٩	٦٣,٣
سوريا	٦٠	٥٣,٨	١٩,٩	٠,٤	٢٦,٣
العراق	٥٧	٥٥,٨	١٦,٨	٠,٢	٢٧,٤
الأردن	٦١	٤٤,٠	٢٥,٩	٣,١	٢٠,١
السودان(٢)	٦٥	٧٨	—	—	—
لبنان	٦٠	٥٠	١٢	—	٣٨
السعودية (٢)	٦٥	٧٢	—	—	—
فرنسا	٦٢	٢١,٢	٤٥,٨	٢,٥	٣٣,٠
الولايات المنحدة	٦٠	٩,٣	٤٤,١	١,٤	٤٦,٦

(١) أنظر فى تعريف القطاعات ما سبق ذكره فى المتن .

(٢) للمشتغلين جميعا وليس الذكور فقط .

المصـــــادر : ILO, Yearbook of Labour Statistics, 1967.

فيما عدا مصر فمن : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : زيادة السكان وتحدياتها للتنمية، ص ١٧٦ وليبيا فمن : الاتحاد العام لغرف التجارة .... الخ : التقرير الاقتصادى العربى ، ١٩٦٧ ، ص ٨ والسودان والسعودية فمن : FAO, Production Yearbook, 1968
ولبنـــــان فمـــن : M. Berger : The Arab World Today, Anchar 1964 p. 183.

جدول (١٤)
النصيب النسبى للزراعة فى اجمالى المشتغلين بأعمال اقتصادية مقارنا بنصيبها فى اجمالى الناتج المحلى

البلد	المشتغلون (١٩٦٥)	اجمالى الناتج المحلى (١٩٦٦)
السودان	٧٨	٥٤
السعودية	٧٢	١٠,٢ (ا)
سوريا	٥٦	٢٨
لبنـــان	٥٥	١١
مصر	٥٥	٢٨
العراق	٤٢	١٨,٨
ليبيـــا	٣٥	٥ (ب)
الأردن	٣٣	١٩
الكويت	١	٠,٤
الولايات المتحدة	٦	٣ (ج)

(ا) رقم تقريبى الى الناتج القومى الاجمالى (١٩٦٧) (ب) ٦٤ — ١٩٦٦ (ج) ١٩٦٧ .

المصادر : المشتغلون : FAO, Production Yearbook, 1968.

اجمالى الناتج المحلى : ج. ع. م. ، والسودان ، والاردن : Pearson's Report, Partners in Development, Praeger, 1960, pp. 362 - 3

سوريا والولايات المتحدة : U.N., Statistical Yearbook, 1968

ليبيا : U.N., Yearbook of National Accounts Statistics, 1968, vol. 2.

السـعودية : The Times, Sep. 28, 1970.

لبنان والعراق والكويت : UNESOB, op. cit., 1967, p. 73. & 1969, Arabic Edition 1970, p. 17.

كيف يفسر هذا التوزيع النسبى للمشتغلين فى البلاد العربية على القطاعات الثلاثة ؟ تشير احصاءات كولين كلارك وما جمع منها أيضا بعده ، الى أنه مع النمو الاقتصادى ، أى مع ارتفاع متوسط الدخل ، تميل نسبة المشتغلين بالقطاع الاولى الى اجمالى قوة العمل الى الانخفاض ، وتميل نسبة المشتغلين بالقطاع الثانوى الى الارتفاع • ويمكن النظر الى هذه الظاهرة على أنها سبب ونتيجة فى نفس الوقت للنمو الاقتصادى • فهى سبب له لما رأيناه من أن انتاجية العمل فى القطاع الثانوى أعلى منها فى القطاع الزراعى ، ومن ثم يؤدى ارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاع الثانوى على حساب نسبتهم فى الاولى الى ميل متوسط انتاجية العمل الى الارتفاع • وهى نتيجة للنمو الاقتصادى لان ارتفاع متوسط

الدخل يؤدى الى زيادة الطلب على منتجات القطاع الثانوى ، وهى منتجات ترفيه نسبيا ، بمعدل أكبر من زيادته على منتجات القطاع الاولى ، أو بعبارة أخرى لان المرونة الدخلية للطلب على منتجات القطاع الثانوى أعلى منها على منتجات القطاع الاولى ٠

ولا شك أننا اذا نظرنا الى البلاد العربية ككل ، بالمقارنة بالبلاد المتقدمة ، وجدنا مصداقا لهذه النظرية ٠ فارتفاع نسبة المشتغلين بالقطاع الاولى فى البلاد العربية هو سبب ونتيجة للفقر النسبى للبلاد العربية ٠ ومع هذا فان هذه النظرية لا تفسر لنا تفسيرا كاملا ما بين البلاد العربية من تفاوت فى هذا الصدد ٠ فالسعودية مثلا أعلى دخلا من مصر أو العراق ، ومع هذا فنسبة المشتغلين بالقطاع الاولى فى السعودية أعلى منها فى أى منهما ٠ ويسهل تفسير ذلك اذا عرفنا أن التوزيع النسبى للمشتغلين بين القطاعات المختلفة لا يتوقف فقط على مستوى الطلب بل يتوقف أيضا على مرونة العرض ٠ فقد يكون الطلب الكلى على السلع الصناعية فى السعودية أعلى منه فى العراق ولكن تكون نسبة المشتغلين فى الصناعة فى العراق أكبر لعدم توفر عناصر الانتاج اللازمة لنمو الصناعة فى السعودية بنفس الدرجة ، أو لصعوبة انتقال العمل من الزراعة والرعى الى الصناعة ، ومن ثم يتجه الطلب الفائض الى الاستيراد ٠كذلك فان حجم الطلب لا يتوقف فقط على متوسط الدخل بل أيضا على توزيعه ٠ فقد يكون حجم الطلب على السلع الصناعية فى العراق أكبر منه فى السعودية على الرغم من أن متوسط الدخل فى السعودية أعلى اذا كان توزيع الدخل فى العراق أقرب الى المساواة ٠

كذلك يذهب كولين كلارك الى أنه « بدراسة التقدم الاقتصادى فى علاقته بالبنيان الاقتصادى للبلاد المختلفة نلاحظ ظاهرة عامة وثابتة وهى أن ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى للفرد يقترن بارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاع الثالث ٠٠٠ وانخفاض متوسط الدخل الحقيقى يقترن دائما بانخفاض نسبة السكان المشتغلين فى القطاع الثالث وبارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاع الاولى .. » (١) .

ومعنى هذا ، اذا ضممناه الى التعميم السابق ، أنه مع النمو الاقتصادى تميل نسبة المشتغلين بالقطاع الاولى الى الانخفاض وتميل نسبة المشتغلين بالقطاع الثانوى الى الارتفاع الى أن يصل متوسط الدخل الى مستوى معين تميل بعده نسبة المشتغلين بالقطاعين ، الاولى والثانوى ، الى الانخفاض لحساب القطاع الثالث ٠

ويستند كلارك فى تأييد ميل نسبة المشتغلين فى القطاع الثالث الى الارتفاع

(1) C. Clark, Conditions of Econ. Progress, 1st ed., pp. 6 — 7 quoted in Bauer, P. & Yamey, B., Economic Progress and Occupational Distribution, in B. Okun & R. Richardson, Studies in Econ. Development N.Y., 1962, p. 224.

الى ما جمع من احصاءات من ناحية ، والى حجة نظرية مؤداها أن منتجات القطاع الثالث ، أى الخدمات ، هى أقل ضرورة من منتجات القطاعين الاخرين أى من قبيل الكماليات التى لا يطلبها المجتمع الفقير بكثرة ، أو بعبارة أخرى أن المرونة الدخلية للطلب على الخدمات أعلى منها على منتجات القطاعين الآخرين . يضاف الى ذلك ما سبق أن رأيناه من أن معدل التقدم التكنولوجى فى قطاع الخدمات هو بصفة عامة أقل منه فى القطاع الثانوى الامر الذى يوجب أن يكون اشباع الطلب المتزايد على الخدمات عن طريق استخدام نسبة متزايدة من العمال .

وقد وجه الى هذه النظرية عدد من الانتقادات منها :

١ ــ أن بعض الفروع الداخلة فى القطاع الثالث ، مثل النقل والمواصلات ، لا يمكن اعتبارها من قبيل الكماليات أو أكثر كمالية من منتجات القطاع الثانوى . كذلك فان بعض الفروع الداخلة فى القطاع الثانوى لا يمكن اعتباره أكثر ضرورة من منتجات القطاع الثالث بصفة عامة ، من ذلك الانواع الفاخرة من السيارات أو المجوهرات أو الاعمال الفنية . ويترتب على ذلك أن المرونة الدخلية للطلب على بعض فروع القطاع الثالث قد تكون أقل منها على بعض فروع القطاع الثانوى .

٢ ــ ليس صحيحا أن جميع انواع الخدمات لا تقبل الميكنة واحلال رأس المال محل العمل على نطاق واسع ، ودليل ذلك التقدم الكبير الذى أحرز بالفعل فى ميكنة بعض الخدمات واحلال رأس المال محل العمل فى انتاجها ، مثل الخدمات المنزلية التى تغزوها الاجهزة الكهربائية ، وانتشار محلات تجارة التجزئة والمقاهى التى يخدم فيها المستهلكون أنفسهم . كما ان التقدم التكنولوجى فى الصناعة التحويلية كثيرا ما يؤدى الى توفير العمل فى القطاع الثالث ، مثال ذلك انتاج المعلبات والاطباق المصنوعة من الورق وغيرها مما يؤدى الى توفير كمية العمل المبذولة فى الخدمات .

على أن هذين النقدين لا يكفيان لهدم نظرية كلارك ، اذ قد يبقى صحيحا تعميم القول بأن مرونة الطلب الدخلية على الخدمات أقل **بصفة عامة** منها على منتجات القطاع الثانوى والاولى ، وبأن الميكنة والتقدم التكنولوجى فى القطاع الثالث **بصفة عامة** يتمان بمعدل أصغر منه فى القطاع الثانوى ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات .

٣ ــ على أن أهم ما وجه الى نظرية كلارك من نقد هو تعارضها مع ما يلاحظ فى كثير من البلاد المتخلفة من ارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاع الثالث حتى أنه كثيرا ما تتجاوز هذه النسبة نظيرها فى البلاد المتقدمة (١) .

---

(١) أنظر فى هذه الانتقادات : Bauer & Yamey, op. cit.

ويؤيد هذا النقد احصاءات البلاد العربية الواردة فى الجدول (١٣) فمنها نرى أن القطاع الثالث يمثل أهمية أكبر من القطاع الثانوى ، من حيث نسبة المشتغلين ، فى كل البلاد العربية التى تتوافر عنها الاحصاءات ، كما أن نسبة المشتغلين فى القطاع الثالث فى البلاد العربية لا تقل كثيرا عنها فى بلد متقدم كفرنسا ، وأحيانا تفوقها • الامر الذى يجعل من الخطأ اعتبار ارتفاع هذه النسبة مؤشرا للنمو الاقتصادى ، فى جميع الاحوال ، كما ظن كولين كلارك •

ويقدم هؤلاء النقاد عدة عوامل لتفسير ارتفاع نصيب الخدمات من اجمالى المشتغلين ، فى البلاد المتخلفة ، تصدق على البلاد العربية أيضا • من ذلك ضآلة فرص العمالة فى القطاعين الاخرين ، الامر الذى يعود بدوره الى ضآلة الكمية المتاحة من الارض أو رأس المال أو كليهما • فاذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من الخدمات يحتاج الى كمية ضئيلة نسبيا من رأس المال (كثمن العربة التى يبيع عليها البائع المتجول بضاعته مثلا) فهمنا لماذا تتجه نسبة كبيرة من المشتغلين فى البلاد المتخلفة الى القطاع الثالث • بل انه حتى اذا صرفنا النظر عن عوامل العرض (أى انخفاض الكميات المتاحة من عناصر الانتاج وانخفاض مرونتها) كتفسير لارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاع الثالث ، نجد تفسيرا آخر فى جانب الطلب • اذ أن الفقر نفسه قد يساعد على زيادة الطلب على نوع من أنواع الخدمات ، كتجارة التجزئة الصغيرة • ففقر المستهلكين قد يمنعهم من شراء كميات كبيرة من السلع المختلفة ويضطرهم الى تجزئة استهلاكهم الى صفقات تافهة ومتكررة ، الامر الذى يخلق طلبا على فئة من التجار الصغار القريبين الى متناول اليد ، كمحلات البقالة الصغيرة التى قد يستمر أصحابها فى العمل حتى ساعة متأخرة من الليل ، أو كالباعة المتجولين • وليس هذا الا صورة من احلال العمل المتوفر محل رأس المال النادر •